الأمن القومي

وعلاقته بالأمن المائى والغذائي

إعداد

أسامة عبدالرحمن

اسم الكتاب

الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي

اسم المؤلف

أسامة عبدالرحمن

ت: ٠١١١٩٨٠٠٤٦٠

الأمن القومي ١٨-٣٣٨

رقم الإيداع

٢٠١٠/٢٣١٣٤

الطبعة الأولَى

٢٠١٠-٢٠١١م

الإهداء

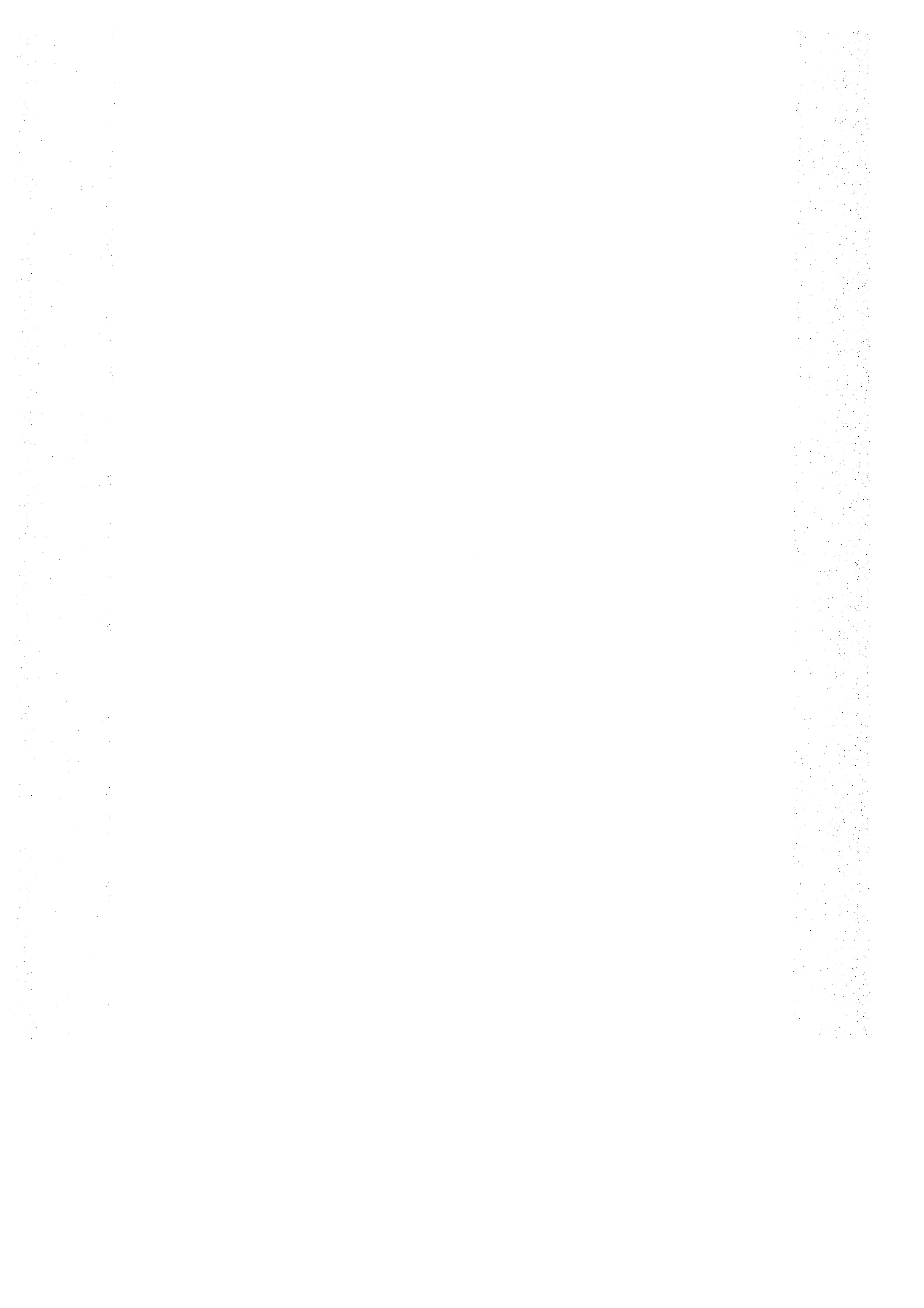
إلى كل المهتمين بصالح البشرية

إلى كل من يهمه أمر بلدنا الحبيبة مصر

إلى كل من يشغله مستقبل أبنائنا

أهدي هذا الكتاب

أسامة عبد الرحمن



المقدمة

كان الأمن ولازال هاجس الأفراد والجماعات، والأمم تسعي إلى تحقيقه بشتى السبل. باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانه في الحياة بكرامة، لذلك فقد رافق تصور الحياة المطمئنة الآمنة كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة التي جُبل عليها البشر وهي غريزة البقاء وغريزة الدفاع عن الحياة وسلامة الجسد والحرية، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة فالصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات.

والتاريخ ينبئنا بأن البشر منذ وجودهم شغلوا بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة و القوة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفى مقدمتها أمنهم الاقتصادي الغذائي والأمن العائلي والعشائري والأمن الصحي وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي وحديثا بالحق في التنمية البشرية الدائمة.

ان أمن الإنسان لا يقل شأنا عن أمن الدولة وأن الغايتين ليستا متعارضتين. فلا يمكن أن تكون الدولة آمنة طويلا ما لم يكن مواطنيها بمأمن. وقد استخدم ويستخدم ذريعة الحفظ على أمن الدولة واجهة للسياسات التي تضرب أمن الشعب فلا أمن للدولة بدون الأمن أولا لشعبها.

ان قضية الأمن الغذاء قضية جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، كما ان تزايد السكان المطرد يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدروسة ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي ينبني عليها هذا الميدان.

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم. فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها. وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطر كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثَم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

إن الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية بعض الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غربيا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية، وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية.

إن العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية. وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا. فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حسب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو و يتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية. فارتفاع هذه الأسعار في اقتصاد يوجه فيه القسط الأوفر من ميزانية الأسرة للاستهلاك من المواد الغذائية -كما هو شأن جميع الدول العربية- له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو.

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية. لم تستطع الدول العربية حتى الآن رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية- أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية. وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

ومن هنا فإن حل المشكل الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية. يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحدّ من حالة التنافر والتضارب بل والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية.

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي يسمح بالقول إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات. ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسئولة وقوى نشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد من الأزمات التي نعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية -كما أشار

إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الأخير- وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها.

لم تكن الأزمة الغذائية في الوطن العربي إلى حد كبير - وحتى عهد قريب- مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة. ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية. وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد. فهي جزء من مسألة التنمية العربية في جوهرها. بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي.

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص. قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة. ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها. وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن دائم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

تشير التقارير الدولية أن موارد المياه المتاحة لكل فرد في العالم سوف تتقلص بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥. وتكمن الخطورة عند معرفة أن نسبة الاستهلاك العالمي للمياه تزداد بمعدل ٤.٨٪ سنوياً وفي خضم هذا الواقع العالمي الذي يعاني من مشكلة نقص حاد في الوضع

المائي أصبح تقاسم مصادر المياه ضرورياً أكثر فأكثر وصعباً بفعل تنوع الحاجات والاستخدامات واللاعبين.

وفي ظل التقارير والدراسات التي تشير إلى أن القرن الحالي سيشهد حروباً داخلية وخارجية للسيطرة على المياه مثلما شهد القرن الماضي حروباً على النفط وتبدو المياه رهاناً استراتيجياً تدخل في صميم الأمن القومي لأي بلد سواء على الصعيد السياسي. الاستراتيجي. الاقتصادي الاجتماعي.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه عالمياً من اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم هذا الوضع إلا أن هناك كثير من التساؤلات التي تطرح مستقبلياً لكيفية تعاطي الدبلوماسية مع هذه المسألة؟

فإذا كانت التقارير تتنبأ أزمات وصراعات مائية مستقبلية فهل هذا مؤشر على أهمية الدور الدبلوماسي في المستقبل أم أن هذا الوضع الجديد يعبر عن حتمية الصراعات والنزاعات أم أن طبيعة هذه النزاعات والصراعات المائية تحتم علينا العودة إلى الجغرافيا؟ ومن هذا المنطلق هل سوف تفرض الدبلوماسية الجغرافية – إذا جاز التعبير – نفسها وتضع الدول أمام خيارات غير تقليدية كواقع الصراع العربي الإسرائيلي؟ وهل هذا يدفعنا إلى القول أن العصر القادم هو عصر دبلوماسية الجغرافية المائية؟ فما هو حيز التحرك الدبلوماسي والسياسي لكل من الدول الغنية في مصادر المياه أو الدول شحيحة الموارد المائية؟

وعلى ضوء ما يرسم من صورة قاتمة للوضع المائي العالمي والإقليمي يبقى التساؤل مشروع عن كيفية إيجاد السبل لحل هذه المعضلة سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو على صعيد القانون الدولي. طبعاً بالإضافة إلى السياسة العامة الداخلية في كل بلد؟

قد تكمن الخطورة في مسألة المياه بأنها تدخل في صميم الأمن القومي الأمن الغذائي. وتعتبر المياه كأحد المصادر الأكثر تفاوتاً في التوزيع في العالم حيث تتقاسم عشرة بلدان ٦٠٪ من المياه العذبة في العالم

ومما يثير القلق أن معظم مصادر المياه العربية تنبع من مصادر غير عربية مما يجعل الأمن القومي العربي قابل للاختراق من قبل كثير من الدول منها على سبيل المثال تركيا. أثيوبيا. إسرائيل. وكثيراً ما يتم استخدام المياه كسلاح تهديد ضد العرب والضغط عليهم وهو ما حدث فعلاً عام ١٩٩٨ الضغط التركي على سوريا. وكما حدث أيضاً بين مصر وأثيوبيا. ولكن يبقى الأمر أكثر تعقيداً على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي حيث أمام هذا الوضع المائي الصعب فإن إسرائيل تقترح تعاوناً مائياً في المنطقة وتعتبر أن حل أزمة المياه بالطرق التقليدية لم يعد يجدي نفعاً. وأنه لا مفر من أدوات وأساليب جديدة لإدارة هذا الصراع قبل أن يتحول إلى أزمة حادة يصعب حلها. وبالتالي تدخل مسألة المياه بالنسبة إلى إسرائيل في صميم الأمن القومي وتحاول إسرائيل من خلال هذا الوضع المعقد أن

تأخذ المياه كنموذج حتمي للدخول في سلام وتطبيع مع الدول العربية يخدم مصالحها الإستراتيجية.

ومن مفهوم الأمن نصل إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف، والأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق.

أسامة عبد الرحمن

الفصل الأول



تعريف لفظ الأمن :

الأمن لغة :مصدره أمن – الأمان والأمانة بمعنى : وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف، وهو بذلك:"اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، المعني الذي ورد فى التنزيل العزيز بقوله تعالى : وآمنهم من خوف، ومنه أمنة نعاسا و إذ يغشيكم النعاس أمنة منه، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر، وهذا البلد الأمين أي الآمن، يعنى مكة وهو من الأمن.

يقول الراغب الأصفهاني رحمه الله: أصل الأمن: طمأنينة النفس وزوال الخوف وآمن إنما يقال على وجهين: أحدهما متعديا بنفسه، يقال آمنته: أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن، والثاني: غير متعد. ومعناه صار ذا أمن والإيمان هو التصديق، كأن الإمام الراغب رحمه الله لا يتصور أن يكون هناك مؤمن وليس

عنده أمن. أى معه أمن وليس في قلبه أمن أي سكينة واطمئنان. أي استقرار لا اهتزاز ولا اضطراب ولا قلق ولاحيرة لأنه مطمئن إلى ربه ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد:٢٨].

المفهوم الاصطلاحي :

على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه مفهومه الاصطلاحى يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب. والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى :«حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري. وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبر عن ذلك بعض قادتها، ومنهم روبرت مكنمارا- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - في كتابه جوهر الأمن بتعريفه الأمن بأنه : يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل، وهو ما قال

به وزير الخارجية الأمريكي أدوارد ستاتنيوس الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن البشرى اللازم لتحقيق السلام ولقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدءاً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري و بيئته الخارجية.

أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث : النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية، وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم.

ومما لاشك فيه أن للأمن مستويات متعددة ؛ وهي تجمل في أربعة: أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته، وأمن الوطن ضد أي أخطار

خارجية أو داخلية، وأمن قطري إقليمي أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها، والأمن الدولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة ؛ إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما : الأمن دون الوطني، والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح،

فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية،

مفهوم الأمن في الإسلام :

للإسلام نظرته الشمولية للأمن لاستيعابه كل شيء مادي ومعنوي، كما وأنه حق للجميع أفرادا وجماعات، مسلمين وغير مسلمين، ومفهوم الأمن في القرآن الكريم شمولي باحتوائه على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة : «حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض» وبتقديره لخصائص الأمن التي تظهر في الطمأنينة و لقد عبر الله عز وجل عن حاجة الإنسان إلى الأمن في أكثر من موضع وجاء بصيغة متكاملة بمناسبة تأسيس الأسرة في قوله تعالي : ﴿وَخَلَقْنَـٰكُمْ

أَزْوَاجًا﴾ والسكني والرحمة والمودة ؛ مشاعر تمنح الإنسان شعورا بالطمأنينة والآمان بداخل هذا الكيان الذي يؤسس لمجتمع متوازن إذا توافر له هذا الشرط،وقوله عز من قال : فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته بمناسبة وضع الأحكام الخاصة بالمعاملات المالية، و فى قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ * أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾. تخويف وترهيب وترغيب في الإيمان وعدم الاستهانة بما ينتظرنا من عقاب فى حال الكفر بالله وآياته، وهو ما أكد عليه في قوله عز من قال : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾.

والشريعة الإسلامية لم تكتفِ ببيان مصادر الأمن بل بينت الجزاء المترتب في حال انتهاك أسس النهج القويم، بالحرمان لا من مصادر الأمن المادية بل والحرمان من الأمن المعنوي الذي يظهر في صورة انعدام الأمن والخوف.

وصدق عمر بن عبد العزيز إذا قال لأحد عماله الذي كتب إليه : «إن مدينتنا قد تهدمت، فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالا نرممها به فعل»، فكتب إليه عمر : «إذا قرأت كتابي هذا : فحصنها بالعدل ونق طرقها من الظلم فإنه عمارتها ولقد نسب لابن تيمية قوله : حد يقام في الأرض خير لأهلها من المطر أربعين صباحا هذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو، فإذا أقيمت الحدود وظهرت طاعة الله ونقصت معصيته حصل الرزق والنصر وعن الإمام على كرم الله وجهه قوله : الخائف لا عيش له، وقوله ثلاثة أشياء يحتاج إليها جميع الناس الأمن والعدل والخصب ؛ بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد، وبالعدل تصان الحقوق، وبالخصب يقضي على الفقر والعوز.

لقد ألغي الإسلام الرق واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان وبعضنا مازال يبحث عن وسائل تمكنه من فرض هيمنته متخذا من الدين ستارا، ومستغلا حاجة أخيه الضعيف فينتهك عرضه ويسلبه ماله ليمنحه إياه في صورة منة وصدقة ؛ ويتفضل عليه وهو ماله المسروق، ونهينا عن قتل الآمن المطمئن، والبعض من الدخلاء يحاولون الإساءة للإسلام بممارسات لا تتفق مع تعاليمه الصريحة التي لا تحتاج لاجتهاد فقهي لتفسيرها لقد كان نشر الإسلام بهدف القضاء على الظلم وإقامة العدل بين الناس وإعلاء كلمة الله، والقضاء على التخلف الذي كان السمة البارزة للشعوب غير المسلمة ولقد تحقق ذلك بشعور الإنسان بالأمن على

نفسه وأهله وبالعدل. ونهي عن فرض الإسلام بقوة السيف مصداقا لقوله تعالي ﴿لا إكراه في الدين﴾. فأين نحن مما يشعر الإنسان بأنه في آمان وأن تركه لمنزله خدمة للوطن يستحق العناء لأن وطنه سيحفظ له ذلك؟

لقد شهد الأمن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي منعطفات حادة بمقتل عثمان بن عفان وغير ذلك من الحوادث المؤلمة التي أدت إلى انقسام أمة الإسلام إلى طوائف وشيع وكل حزب بما لديهم فرحون، ولقد كان للفقه دور بارز في وضع قواعد تفصيلية تتفق مع ظروف العصر في تلك الحقبة الزمنية لنصوص القرآن المجملة مما حقق الاستقرار لفترة من الزمن، لأنها كانت السبب الذي أثر على التلاحم الذي قامت عليه الدعوة المحمدية السمحة، كما و أن الركود وما صحبه من نزعات فردية وهيمنة القوى على الضعيف والتفرد بالسلطة أدى إلى انتهاك حرمة المسلم لأخيه المسلم مما أثر سلبا على هذه الأمة التي لازالت تعاني.

الأمن فى القرآن

مفهوم الأمن في كتاب الله عز وجل. وسننظر إليه من زوايا متعددة:

النظرة الأولى :

مما يثير الانتباه في كتاب الله عز وجل أن هذا اللفظ (أي الأمن) لم يرد إسما إلا في خمسة مواضع. ثلاثة منها ورد معرفا في الصورة المطلقة وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ ﴾ [النساء:٨٣] وقوله تعالى :﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨١-٨٢].

ومرتين ورد منكرا منها قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النور: ٥٢-٥٣].

وورد على غير الصورة الاسمية أضعاف ذلك سواء بصيغة الماضي أو صيغة المضارع أو في صيغة المشتق كاسم الفاعل المفرد أو الجمع، وقد ورد اللفظ بعدة أشكال. لكنه لم يرد مقيدا بشيء لا بوصف ولا بإضافة، ومعنى ذلك أنه غير قابل للتبعيض، فالأمن شيء كلي شامل لا يقبل التبعيض. فهذه نقطة مهمة وهو أن الأمن نعمة يتنعم بها الناس إما أن تكون وإما أن لا تكون، ولا يمكن أن تكون مبعضة بمعنى ينعمون بنوع من الأمن ولا ينعمون بأنواع أخرى.

إن تتبعنا لمفهوم الأمن يوصلنا إلى حقيقة مفادها أنه مستقر في القلب. ومدار مادة أمن في اللسان العربي على سكينة يطمئن إليها القلب بعد اضطراب.

الأمن الاجتماعي

الرؤية الفكرية للأمن الاجتماعي : عبر العديد من المفكرين والفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمع السليم التي يجب أن يقوم عليها. والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة نذكر منهم ابن خلدون : الذي بين العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي وانهيار الدولة بقوله :« إن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام وصيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان ونزاول نشاط الخير في طمأنينة. وذلك كله ضروري وأمن الأفراد لا يتحقق إلا به».

أفلاطون : [٤٢٨- ٣٤٧ ق م] :

اهتم الإغريق بالاجتماع المدني ولقد تأثر المفكرون العرب بفلسفة أفلاطون الذي عبر عنها في كتابه الجمهورية :«أن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها لوحده. تألف الناس جماعات صغيرة تعاونت على توفير المآكل والمسكن والملبس ثم تزايد العدد حتى ألفوا المدينة، فلم يستطع أن تكفي نفسها بنفسها فلجأت إلى التجارة والملاحة، هذه المدينة الأولى مدينة الفطرة، مثال البراءة السعيدة، ليس لها من حاجات إلا الضروري، ويضيف بأنها

انقلبت إلى مدينة عسكرية بمجرد أن سادها الترف وانصرف أهلها إلى اللهو فكثرت التطلعات والحاجات مما أدى إلى تجاوز آفاق المدينة الصغيرة.

وبرزت مع الجمهورية حاجة أهلها للأمن فكان دور المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور الدفاع والحامية للسلام والأمن، كما برزت الحاجة إلى توزيع العمل والمسؤوليات والوظائف المدنية لتتبلور صورة الحياة الآمنة والمنتجة، ولقد لخص دور المدينة في ثلاثة أدوار: الإدارة – الإنتاج – الدفاع.

الفارابي : ٨٣٧- ٩٥٠م :

درس الفلسفة اليونانية وشكلت الجمهورية لديه النموذج النظري لما يجب أن تكون عليه المدينة الفاضلة و بلور الأسس التي تقوم عليها والتي من شأنها أن تجعل السعادة تعمها وتجلب السعادة لأهلها، وقد خصص فصولا في كتابه السياسة المدنية، الذي أكد فيه على دور الفرد في مجتمعه والمرشد وحدد وظائف ومسؤوليات مدبر المدينة، وعلى ارتباط أعضائها بالمحبة والتماسك والعدل وقسمة الخيرات والمحافظة عليها، وركز على أن قوام المدينة الفاضلة يكمن في أخلاق أهلها التي يحفظها الإنسان المدني.

ابن مسكويه : ٩٣٢- ١٠٣٠م :

صاغ نظرية التعامل بين المواطنين على أساس العدل فقال : إن استعمال المرء العاقل العدل على نفسه أول ما يلزمه فإذا تم للإنسان ذلك لزمه أن يعدل على أصدقائه وأهله وعشيرته فخير الناس العادل وشرهم الجائر ولقد حلل النفس

البشرية كمقدمة لإرساء دعائم المدينة السياسية التي قوامها العدل الذي يكتسب بالتعلم والتطويع للقوى الثلاث [قوة النار والتمييز وقوة الغضب وقوة الشهوة]، كما ركز على أسس التربية التي تجعل المواطن صالحا.

أبو الحسن الماوردي :

يرى بأن صلاح الدنيا في صلاح الإنسان ومدينته، وتبلورت لديه معالم النظرية العامة للأمن الاجتماعي من خلال تنمية مواهب الفرد إذ لا صلاح للمدينة بدون صلاح الفرد الذي لا يتأتى إلا بتوافر سبل العيش الكريم والتعلم والأخلاق والدين، ولقد حدد ما تصح به الدنيا والإنسان في ستة أشياء : دين متبع - سلطان قاهر - عدل شامل - أمن عام - خصب دائم - أمل فسيح، وخلص إلى أنه إذا التأمت هذه الشروط ساد الأمن في المدينة، فأمن الإنسان على نفسه، وأمن المجتمع على كيانه، وكل منهما مرتبط بالآخر.

جان جاك روسو

العقد الاجتماعي ١٧١٢ - ١٧٧٨ : سجل هذا الفيلسوف خطوة بوضع نظريته في كتابه العقد الاجتماعي، وتصوره لقيام التوافق بين الناس على العيش جماعة انطلاقا من عقد ضمني يربطهم بين بعضهم ويتضمن بنودا توافقوا عليها فأصبحت دستورا لهم، فالنظام الاجتماعي لديه هو حق مقدس وقاعدة وأساس لسائر الحقوق [الدستور].

وجدير بالذكر أن جان جاك روسو قد طور نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، الذي ركز على المكنة التي يستطيع أن يتجاوز بها النظام الاجتماعي حالة الفوضى الطبيعية التي يعيشها الإنسان ولقد رفض «جون لوك» ما عبر عنه هوبز بالظروف التي كان يعيش فيها الإنسان ؛ وهي حالة الحرب الشاملة والانحلال الاجتماعي ؛ لأنه يرى أن الطبيعة الاجتماعية للإنسان تمنع الدولة الطبيعية من أن تعيش منعزلة، وأن رغبة الإنسان في ترك الدولة تكمن في سعيه إلى زيادة ملكيته الخاصة والاحتفاظ بها في حالة آمنة وقد اختلف عنهما روسو بالقول إن السلطة التي تنتظم حياة الناس لا يمكن أن تأتي من الخارج، وإن انعدام الأمن والطمأنينة هو ما خلق الحاجة إلى إيجاد نظام المجتمع المدني الذي لا يتكامل إلا بحماية حقوق أعضائه ويكون فيه الإنسان حرا في تحديد مصيره طالما أنه يوجه أفعاله طبقا للقانون الذي اشترك في وضعه ؛ فأصبح مصدر السلطة القوى الاجتماعية التي تعبر عن إرادة أفرادها.

الأمن الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان :

إقامة أمن وطني ودولي كان الهاجس الذي اجتمعت لأجله الدول عام ١٩٤٥م، لتضع ميثاقا دوليا يؤمن السلم بينها والازدهار لأعضائها ويحفظ حقوق الإنسان فيسود العدل والوفاق بين الأفراد وبين الشعوب وصاحب الإعلان إصدار العديد من المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية على مر العقود ولقد

تطورت منظومة حقوق الإنسان بفضل ما بذلته الإنسانية من جهود، ولمواجهة ما تكبدته من خسائر بعد أن استشعر المجتمع الدولي فداحة الخسائر والأضرار التي لحقت به جراء الحربين العالميتين. وتبين له العلاقة الوثيقة والتلازم بين حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية الحقوق والحريات، وأن تحقيق الثانية لن يتأتى إلا في ظل الأولى، وهو ما أشار إليه ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في ديباجته.

وأكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ م الذي أراد ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته لكنه ولد موؤودا لأن الجمعية العامة أصدرت قراراها بانتهاك حقوق شعب بأكمله ألا وهو الشعب الفلسطيني، و لعدم إيلائه الحق في تقرير المصير وما يلزم من عناية باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الجماعي الذي يقتضي حظر العدوان ويعطى صاحب الأرض حق الدفاع الشرعي للتحرر من الهيمنة بمختلف أشكالها، لا أن يقتصر على تحديد شكل النظام السياسي. وحماية أمن الأفراد بحظر التوقيف والقبض والاعتقال تعسفا، في ظل نظام قانوني يحترم منظومة حقوق الإنسان يحظر التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية الحاطة من الكرامة من ناحية، ويشرع للعدوان ولانتهاك الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

النظرية العالمية الثالثة :

أكدت مبدأ العدالة الاجتماعية بنبذها لمظاهر الاستغلال كافة وسعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن، مجتمع

يشعر في ظله الجميع بالعدالة والمساواة وبتحرره من الظلم، لأن جوهر العدالة الاجتماعية تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الإنسان،

وإذا نسقنا المبادئ التي كرستها أعمال الفلاسفة والمفكرين والمواثيق والإعلانات الدولية لوجدنا أنها أرست نظرية للأمن الاجتماعي : تنظيم المدينة. والحياة الاجتماعية وتنمية الفضيلة والدعائم الخلقية وتوفير التربية المدنية وتدعيم العلاقة الأسرية وضمان العمل والشيخوخة واحترام منظومة حقوق الإنسان، وإحلال السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية،

ومن هذا المنطلق اهتم علماء الإجرام والاجتماع والسياسة والاقتصاد بشكل خاص، بدراسة مقومات الأمن الاجتماعي وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية، باعتبارها الوسيلة الفاعلة التي تهيئ الفرد لاستيعاب ما يمكن أن تجلبه له التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منافع وإنجازات فالإنسان هو محور العملية الإنمائية.

كيف نقيم التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد العبء على المؤسسات المجتمعية كالمدرسة والنادي والمسجد. لما للتربية الاجتماعية من دور في ترسيخ البناء الاجتماعي ؟ وهل أعددنا وسائلنا للتصدي لما تخلفه العولمة من سلبيات على حياتنا الشخصية والاجتماعية وفى نطاق الدولة الأم التي تحتضن أبناءها من أجل مستقبل آمن مطمئن ؟

لقد أعدت الولايات المتحدة الأمريكية وهى الدولة المهيمنة على السياسة الدولية نفسها لمواجهة انعكاسات العولمة على أمنها الاجتماعي، بخلق برامج الأمان الاجتماعي وتنظيمها بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته وأمنه ؛ نذكر منها:

تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل -برامج إعادة التأهيل للعمال الذين سرحوا من وظائفهم - تقديم قروض للطلاب

تحولات مفهوم الأمن

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية؛ فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرًا من مصادر تهديد أمن مواطنيها. ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن. ونطاق دراسات الأمن. إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن -وهو المنظور الواقعي- لم يعد كافيًا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة. والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد فى فترة ما بعد الحرب الباردة وكان

مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيس (إن لم يكن الوحيد) في العلاقات الدولية. وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها. أو يهدد تكاملها الإقليمي. أو سيادتها. أو استقرار نظامها السياسي. أو يمس إحدى مصالحها القومية وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يُعد أداة أساسية لتحقيق الأمن. وتتحول العلاقة بالآخرين لمباراة صفرية لا بد فيها من مهزوم ومنتصر. والتعاون الدولي الطويل الأجل محض وهْم لا يمكن تحقيقه.

وقد ساد هذا المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا ونشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨. أي لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن. إلا أن مفهوم الأمن قد حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة؛ وهو ما أثمر ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني.

تحولات المشهد الدولي وتغير المفاهيم

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي؛ وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرًا على الدولة القومية؛ إذ أصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية. والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي) فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد. والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية. ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود. والجريمة المنظمة. وانتشار الإرهاب الدولي. وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز. وانتشار الفقر. والتلوث البيئي... إلخ وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا؛ إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح. كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر. فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق ٢٤٠ بليون دولار على علاج الإيدز في العالم. وهناك ٢٤ شخصًا يموتون جوعًا كل دقيقة والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث. وأمراض وأوبئة. وإرهاب. ولاجئين ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاونًا على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة.

وكان لزامًا أن يؤدي ذلك إلى تغير أجندة العلاقات الدولية. فشهدت العقود الأخيرة مزيدًا من التركيز على مجموعة من القضايا. ومنها قضايا تلوث البيئة.

والانفجار السكاني. وقضايا اللاجئين. وقضايا الأمن البحري. وغيرها من القضايا العالمية. ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة. فلم تمنع القوة النووية التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي والتي كانت تكفي لتدمير العالم عشرات المرات وعلى جانب آخر حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها؛ إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول. فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين ٦١ صراعًا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين كان ٥٨ منها صراعًا داخليًا -أي بنسبة ٩٥٪ تقريبًا- و٩٠٪ من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال. فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين. ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب. بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها. ومثال النزاعات المسلحة في أفريقيا من الصومال إلى رواندا إلى ليبيريا مثال واضح.

ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد. بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف. والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخيًا فإن بروز المفهوم مؤخرًا ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائرنا مشتركة؛

وذلك نظرًا لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة. والاستقرار السياسي.

ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بعنوان «عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a Human Face» أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات. فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين. وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

أ. عدم الاستقرار المالي: والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام ١٩٩٧ إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث.

ب. غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج. غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام ١٩٩٨ بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي ٣٣ مليون فرد. منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨ وحده.

د. غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة. تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية.

هـ. غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.

و. غياب الأمان البيئي: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ز. غياب الأمان السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود؛ وهو ما أضفى عليها تعقيدًا وخطورة شديدين. كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها؛ وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني.

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة اهتمامًا بقدرات الدولة الاقتصادية - بجانب قوتها العسكرية- في توفير الحماية الأمنية على كافة المستويات آنفة الذكر.

فالاتجاه المتزايد نحو التكامل الاقتصادي سهل خلق روابط بين دول تنتمي لنظم وخلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ وهو ما ساهم في خلق مناخ ملائم لتطوير وإنشاء عدد من المبادرات الأمنية.

وإذا كان التحليل التقليدي للأمن قد ركز على دور الترتيبات الحكومية والاتفاقات الدولية في تنظيم مجمل أنماط العلاقات الدولية فإن وجود تلك القواعد لا يعني بالضرورة التزام الدول بتنفيذ تعهداتها في إطارها ومنها قضايا اللاجئين؛ إذ يوجد عدد كبير من القواعد والاتفاقات الدولية لتنظيم مجمل أوضاع اللاجئين. إلا أن ما تشهده حاليا هو اتجاه متزايد من الدول لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين؛ وهو ما جعلنا نبدأ القرن الحادي والعشرين وبين مواطني العالم حوالي ١٥ مليون لاجئ بالإضافة إلى حوالي ٢٧ مليون نازح داخلي فما نشهده حاليا

هو اتجاه الدول نحو عدم الالتزام بتنفيذ تعهداتها الدولية لذا انصب الاهتمام على كيفية التوصل لإطار يمكن من خلاله الدفاع عن القواعد والأعراف الدولية بغية مساعدة الجماعات المختلفة خاصة في وقت الأزمات.

مقومات مفهوم الأمن الإنساني وتطوره

كانت هذه أسباب المراجعة القوية لمفهوم الأمن. وانصب اهتمام دارسي العلاقات الدولية على توسيع المفاهيم وتطوير النظريات حتى يتسنى لنا تفسير الواقع المتغير. وكان أحد المتطلبات هو أن تكون الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية أكثر اقترابًا من احتياجات المواطنين -فيما يعرف بأنسنة العلوم الاجتماعية أو أنسنة قضايا الأمن.

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان. وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية. والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة. وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد. لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي. وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة. وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وصون حقوق الإنسان وحرياته. والحكم الرشيد. والمساواة الاجتماعية. وسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن الأفكار التي تشكل أساس أو دعامة مفهوم الأمن الإنساني تركز على الفرد كوحدة تحليل فإنها أيضًا تدخل في اعتبارها ما وراء الدولة وتتفق مع الاقترابات الحديثة في دراسات الأمن والسلم الدوليين التي تقوم على أن أمن وسلم أي دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا آن يكون جزءًا من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيًا من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم. فان أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة.

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٥ الذي كان تركيزه منصب على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان. وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلي ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني. إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام ١٩٦٦ ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم «الأمن الفردي **Individual Security**». ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما. واللجنة المستقلة للتنمية الدولية. واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث. وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل. ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.

إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ تناول التقرير في الفصل الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

١. الأمن الإنساني شامل عالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.

٢. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

٣. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة. وهي أسهل من التدخل اللاحق.

٤. الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين؛ الأول هو الحرية من الحاجة. والثاني هو الحرية من الخوف. (مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني وهناك عدد آخر من الأسس أو الدعائم التي يقوم عليها المفهوم التي تناقشها الأدبيات المختلفة. ومنها:

١. الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية ومن ثم. يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلا من الأداة العسكرية.

٢. إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية. وجماعية. وتحت مظلة المنظمات الدولية. فالدول والمنظمات الإقليمية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) يجب أن تتفاعل معًا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن الإنساني؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.

٣. رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة. فإنه لا يعني تهميش دور الدولة؛ ففي التحليل النهائي الدولة هي المسئولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة.

٤. أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على بعد اجتماعي. ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة ينبغي أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد.

٥. إذ كان وفقا للمنظور التقليدي للأمن تحقيق الأمن يعد مباراة صفرية. فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبًا لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى.

الأمن الإنساني ومستقبل العالم من خلال مكانة الأفراد والمجتمع

لعل أبرز مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني في عالم اليوم في ظل العولمة هي:

أولا :على المستوى المحلى

- ضرورة التوصل لإطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة؛ نظرًا لارتباط أمن الأفراد بأمن الدولة؛ فتحقيق أي منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الآخر.
- عملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول يجب أن تنبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهة الإنسانية.
- اتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة. من خلال توازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة. والإنفاق العسكري من جهة أخرى فوفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ يلاحظ انخفاض نسبتي الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

في ظل صعوبة وتعقد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فإن التعاون الإقليمي يعد إطارًا ملائمًا لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل قضايا اللاجئين. ومع هذا نجد أن دور المنظمات الإقليمية ما زال محدودًا. فبجانب

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية. فالمنظمات الإقليمية مطالبة بتوجيه مزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الإنساني ومنها قضايا اللاجئين ففي جنوب شرقي آسيا وحدها يوجد ٢.٢ مليون لاجئ. وهناك بعض المنظمات التي تنبهت لمفهوم الأمن الإنساني ومنها الآسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا). ومع هذا يظل دور المنظمات الإقليمية بحاجة إلى مزيد من التفعيل فيما بينها لمواجهة التحديات السابق ذكرها من مشكلات لاجئين وتجارة مخدرات وجريمة دولية.

ثالثا: على المستوى العالمي

قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاونًا على المستوى العالمي. ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن الإنساني:

- إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني. ويمكن اقتراح إنشاء لجنة للأمن الإنساني في إطار المنظمة يكون هدفها دراسة أوضاع الأمن الإنساني في مختلف أنحاء العالم وتقديم تقاريرها في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى هناك ضرورة للتوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

• يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجًا جديدًا للتنمية البشرية. وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية. أي تصميم إطار جديد للتعاون التنموي ليلائم التزامات الأمن الإنساني. وترتكز تلك السياسة التنموية على محاربة الفقر على المستوى العالمي. ومكافحة انتشار مرض الإيدز، ومحاربة التلوث البيئي.

ولا شك أن مفهوم الأمن الإنساني قد حظي بقوة دفع شديدة في السنوات الأخيرة. ولعل من إرهاصات دمجه في السياسات الخارجية تبني بعض الدول المفهوم كجزء من أجندة سياستها الخارجية ومنها اليابان وكندا، حيث وضعتا المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياستهما للمساعدات والمعونات الخارجية وشروط وأوجه توظيفها ليتم توجيهها لمشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن الإنساني بما ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية.

تعريف الأمن المائي

أن طاقة المياه موزعة بطريقة متفاوتة على سطح الأرض وبطريقة مختلفة من حيث شكل تواجدها أو من حيث كميتها وفقاً لاختلاف القارات وتوزيعها الجغرافي والمناخي، حيث نجد بلدان تتوفر لديها هذا المورد بغزارة وبلدان أخرى

تشكو من ندرتها، وتعتبر اليوم الأمم المتحدة بأن حصة الفرد من المياه يجب أن تتبلور حول ١٠٠٠م مكعب سنوياً وفق مؤشرات التنمية.

أى ان المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير هذا العنصر لأفرادها بشكل مياه عذبة نظيفة خالية من الملوثات المختلفة بشكل آني ومستقبلي، إذ يجب أن تحافظ على توفر هذه الطاقة للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية دون هدر أو دون عجز في تلبية الحاجات المائية لشعبها.

وتعرف جمعية الخط الأخضر البيئية مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق علي أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان.أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام. علاوة علي تنمية موارد المياه الحالية. ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

تعريف الأمن الغذائى

يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر من إحتياجاتها الغذائية بالطريقة الإقتصادية التي تأخذ في الإعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يتوجب توفر صادرات زراعية أو غيرها تعود بدخل من العملات

الصعبة يمكن إستخدامها لإستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة التوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الإحتفاظ بمخزون لا يقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعية.

ويعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

- علينا أن نهيء الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.
- يتأثر الأمن الغذائي بعدد من العوامل من بينها أساسا الإمدادات الغذائية. والحصول على العمل. وبعض الخدمات الأساسية مثل مرافق التعليم. والصحة. والإصحاح. والمياه النظيفة. والمسكن الآمن.
- يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي ويقوم الأمن

الغذائي على ثلاثة أعمدة أساسية هي: توافر الأغذية. والقدرة على الحصول عليها واستخدامها، وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت. فان سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة. ولمواكبة هذا الأمر. لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط.

- غير أنه لا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط. فإذا لم يستطع الناس، مثلا شراء الأغذية المتوافرة. وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كانت المناولة السيئة خلال التصنيع والتوزيع. تؤدي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن، فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي.
- ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أو دعامات هى:-
  - ينبغى أن تتوافر الأغذية يعنى ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطرى والمحلى.
  - وتوافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع وتتوافر محليا وأن تكون فى متناول يد جميع الناس.
  - وضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكى يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

- تحقيق الأمن الغذائي القطري يتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.
- لكي تحقق الأسر الأمن الغذائي. لا بد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.
- استنادا إلى فهم ما ينطوي عليه نظام الأغذية من تعقيد. يمكن للتلاميذ تحليل الأوضاع المحددة التي تواجه بلدانهم من أجل تحديد ما إذا كانت قضايا الجوع ترتبط بتوافر الأغذية. والقدرة على الحصول عليها واستخدامها. ففهم العوامل ذات الصلة يعتبر الخطوة الأولى في وضع الحلول.
- يمكن تعلم دروس هامة من إلقاء نظرة على البلدان التي استطاعت الحد من الجوع وعقد مقارنات بين أوضاعها وأوضاع البلدان التي تدهورت فيها حالة التغذية، فعقد المقارنات بين مختلف الأوضاع. والبحث عن الأنماط التي يمكن اتباعها، يمكن أن توضح العوامل التي تساهم في المشكلات والحلول الخاصة بالجوع في مختلف أنحاء العالم. وترد دراسات حالة للبلدان التي تعاني من مشكلات الجوع.

تعريف الأمن القومي

للأمن القومي تعريفات مختلفة في علم السياسة باختلاف البيئات والمدارس والظروف المحيطة والمراحل التاريخية، فمن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية

فإن الأمن هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، ويرى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إن الأمن أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، ويقصد به - تامين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار الداخلية والخارجية التى تتهددهما- وهو ما يتحقق عن طريق التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية.

عناصر قوة الدولة وتشمل :-القوة الاقتصادية- القوة العسكرية- الكتلة الحيوية (شعب واقليم) - القدرة على التفاوض - الارادة القومية- الهدف الاستراتيجى.

ومن بين عدة تعريفات اطلعت عليها بالإضافة لما سبق كتعريف الباحث الياباني (تاكايوكي ياماموروا) وتعريف الدكتور زكريا حسين أستاذ الدراسات الإستراتيجية والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية بمصر، وبالرجوع إلى نظريات ومدارس قديمة مثل ما ذكره الفيلسوف هوبز أو نظيره مكيافيللي نرى أن مفهوم الأمن القومي بمفهومه الشامل لا يمكن نشوءه ونجاحه إلا في ظل حكم ديمقراطي حقيقي.

وما تم التوصل إليه من تعريفات للأمن القومي الشامل هو أنه لا يمكن إيجاد تعريف شامل للأمن القومي بصورة مرضية وذلك يعود إلى عقلية الدولة حول مفهوم أمنها، وعليه نستطيع تعريف الأمن القومي لمعظم دول العالم من وجهة

نظري بـ : (القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية الطبيعية منها والمفتعلة وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي).

ترتيب الحاجات الانسانية

الحاجات نظرية نفسية ابتكرها العالم إبرهام مازلو وتناقش هذه النظرية ترتيب حاجات الإنسان وتتلخص هذه النظرية في الخطوات التالية:

- يشعر الإنسان باحتياج لأشياء معينة. وهذا الاحتياج يؤثر على سلوكه، فالحاجات غير المشبعة تسبب توترا لدى الفرد فيسعى للبحث عن إشباع لهذه الحاجة.
- تتدرج الحاجات في هرم يبدا بالحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الفرد ثم تتدرج في سلم يعكس مدى أهمية الحاجات .

هرم الحاجات:- تتدرج الحاجات حسب أهميتها في شكل هرمي

وهي الحاجات اللازمة للحفاظ على الفرد وهي :الحاجة إلى التنفس - الحاجة إلى الطعام - الحاجة إلى الماء - الحاجة إلى ضبط التوازن - الحاجة إلى الجنس - الحاجة إلى الإخراج .

والفرد الذي يعاني لفترات من عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية. قد يميل في المستقبل عندما يصبح قادراً إلى أن يشبع هذه الحاجات بصورة معظمة، فمثلا قد نجد ان الفقير عندما يزداد غنى فإن معظم نفقاته قد تتجه إلى الأكل والشرب والزواج.

حاجات الأمان

بعد إشباع الحاجات الفسيولوجية. تظهر الحاجة إلى الأمان وهي تشمل :السلامة الجسديه من العنف والاعتداء -الأمن الوظيفي -أمن الايرادات والموارد - الأمن المعنوي والنفسي - الأمن الأسري - الأمن الصحي - أمن الممتلكات الشخصيه ضد الجريمة

مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.
- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو

عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف. إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل. إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة. فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن ونجد

على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية. كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في المملكة العربية السعودية.

وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي : مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي. كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع في هذا القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

وفرة السلع الغذائية - وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين

ج -أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب - بشكل رئيسي- تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة .إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين. وبدأ الحديث عن طريقة

جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

فما هو أمان الغذاء إذًا؟

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة- خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

وفى المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية. أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء. وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي.

د -الزراعة العضوية:

تعرف الزراعة العضوية بأنها نظام إنتاجي يتحاشى أو يستبعد إلى حد كبير المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف

الحيواني وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية - تعاقب المحاصيل - ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية -كمكافحة الآفات -للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى.

ويؤخذ من هذا التعريف أن على المزارع الالتزام بما يلي:

- الكف عن استخدام المخصبات والكيماويات المركبة صناعيا.
- اتباع نهج المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية.
- اعتبار التربة الزراعية نظاما حيا يجب المحافظة عليه وتنميته.

غير أنه تجب الإشارة إلى أن الكف عن استخدام الكيماويات ليس على إطلاقه بل يعني تحاشي الاستخدام المباشر والروتيني للكيماويات الجاهزة، وعندما يكون استخدام هذه المركبات والمواد ضروريا فإنه يلزم استخدام أقل المعدلات إخلالا بالبيئة مما يجب الانتباه إلى أن تقييم الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية يجب أن يكون على أساس تأثير هذه الزراعة على الإنتاجية وعلى المنّتج الغذائي وعلى البيئة معلومات متنوعة حول الأمن الغذائي .

الفصل الثانى

الأمن المائى المصرى الواقع والتحديات



تحول موضوع المياه إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسيات، وفي الصراع العربي الإسرائيلي. وهو ابتداء موضع اهتمام عالمي ونقاش جماهيري واسع. فالماء يشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية، ففي مصر القديمة بنى الملك أمنحوتب الثالث أول سد لتخزين المياه في التاريخ، وفي اليمن بني سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد، ولا تزال المنشآت المائية التي بنيت منذ آلاف السنين قائمة ومنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وكان الماء موضوع النزاع والهجرات للقبائل العربية طوال التاريخ.

ومازالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب. يقول الخبير الأمريكي توماس ناف: "إن المياه في الشرق

الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية. وتمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع. وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري.

إسرائيل تخطط لأزمة النيل منذ عام ٢٠٠٠

هاجمت أحدث رسالة دكتوراه عن أزمة حوض النيل تجاهل مصر والسودان لدول المنبع منذ الستينيات وحتى الآن. داعية إلى ضرورة استيعابها وإدماجها في عباءة الحوض حتى لا تخرج منها. فالأنظمة الاقتصادية والسياسية الهشة الحاكمة في هذه الدول تسهل من اختراق بعض القوى الخارجية لها. والتي تلعب دورا في تأجيج الصراع. لكن لدول المنبع مبرراتها كما رصدت الرسالة من خلال دراسة لمواسم الجفاف التي تعرضت لها هذه الدول منذ الثمانينيات وحتى الآن.

أن الكيان الصهيوني يعاني من عجز مائي خطير تبلور منذ عام ٢٠٠٠ ويحلم بسده من مياه النيل فكان أن لعبت إسرائيل دورا مؤثرا في مجريات الصراع المائي داخل حوض نهر النيل.

ورغم التعديات الإسرائيلية على المياه العربية. فإنها بدأت تعاني منذ بداية عام ٢٠٠٠ من عجز في ميزانها المائي. حيث يتصور خبراء المياه الإسرائيليون أن هذا العجز سيتصاعد خلال العقود الأولى منذ القرن الحادي والعشرين. خاصة في ضوء تزايد معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وتزايد معدلات الهجرة اليهودية.

لذلك وضع الكيان العبرى عددا من المخططات. منها استراتيجية «المحاصصة»، أى التفكير فى مشروعات مائية تستهدف حصول إسرائيل على حصة مائية ثابتة من مياه النيل ومن أمثلتها مشروع «هرتزل» عام ١٩٠٣ لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل. وكذلك مشروع» إليشع كالى» عام ١٩٧٤ الذى تكرر طرحه فى أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٩ و.١٩٩١ ومشروع «يؤر» عام ١٩٧٩ وأخيرا مشروع استغلال المياه الجوفية فى سيناء، أما المخطط الثانى فهو «استراتيجية المحاصرة» أى تطويق السياسة المصرية فى محيط دائرتها النيلية، بما يعمل على ارباك الساسة فى مصر.

وهذين المخططين يدفعان إسرائيل إلى القيام بما يحقق أهدافها ومصالحها فى المنطقة الرامية إلى الحصول على مياه من نهر النيل أو استخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان.

وخلصت الدراسة إلى أن الدور المائى لإسرائيل فى حوض النيل يعتبر محفزا على الصراع المائى بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التى ليس لها أى أطماع أو طموحات مائية فى نهر النيل، ولقد تم الاستدلال على ذلك من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حوض النيل مع الاطلاع على آراء عدد كبير من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بصنع السياسة المائية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أما الدور الثانى فيتمثل فى العمل على إعادة رسم الخريطة «الجيوبولتيكية للسودان، وذلك بتشكيل سودان جديد، حيث تسعى الولايات المتحدة خاصة منذ وصول إدارة بوش للحكم عام، ٢٠٠٠ وما رافقها من تزايد نفوذ التيار الدينى المحافظ الإنجيليين الجدد. حيث أخذ هؤلاء على عاتقهم العمل على تمكين جنوب السودان من تقرير مصيره، إلى تعزيز التوجهات الانفصالية فى السودان.

وإذا ما حدث هذا الانفصال ستكون له آثار بالغة الخطورة على الأمن المائى المصرى والسودانى. بل على الأمن القومى لكلتا الدولتين وهو ما تؤكد عليه الحقائق الطبوغرافية والهيدروليكية. فضلا عن قناعات مسئولين وخبراء فى الشأن المائى لدول مصر والسودان وأثيوبيا.

لذلك ليس من المستبعد أن تتحالف كل من إسرائيل أو الولايات المتحدة مع دولة أو أكثر من دول حوض النيل ضد مصر والسودان وعندئذ تتزايد احتمالات تصاعد الصراع المائى استنادا إلى نظرية تحول القوة. فضلا عن أن هناك دولا أخرى مثل إيطاليا وهولندا واليابان وكندا لعبت أدوارا مهمة فى تمويل المشروعات المائية التعاونية المقترحة فى إطار مبادرة حوض النيل ومن ثم قامت بتشكيل اتحاد التمويل الدولى للتعاون فى النيل، الأمر الذى ينذر بمزيد من التحديات إذا ما تزايد دور تلك المؤسسات والقوى الكبرى فى هذا الشأن، إذ أن هذا من شأنه تفاقم حجم الصراع بالمنطقة بما ينذر بمواجهات إقليمية وسياسية تفتقر إلى الليونة.

الصراع حول نهر النيل

يعتبر نهر النيل أكبر نهر في العالم طولا بعد نهر الميسيسبي ويمر بتسع دول منها السودان ومصر، ويغطي حوض نهر النيل قرابة عشر مساحة القارة الافريقية، حيث تبلغ قرابة ٣٠٠٣٠٠٧٠٠ كم٢. ويمتد النهر لمسافة ٦٦٩٠ كم من مصدره من بحيرة فيكتوريا. و ٤٥٠٠ كم من مصدره في بحيرة تانا في أثيوبيا، حتى وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ كمية المياه المتدفقة منه ٨٤ بليون م٣ سنويا عند أسوان يفقد منها في بحيرة ناصر حوالي عشرة بلايين م٣ نتيجة للتبخر، وتحصل مصر على ٥٥.٥ بليون م٣، ويحصل السودان على ١٨.٥ بليون م٣ من المياه.

لقد أثبت التاريخ عدم امكانية إقامة أي تعاون إداري وإنمائي بين الدول المطلة على حوض النيل. ومن الملاحظ أنه عندما فشلت اسرائيل في الحصول على موافقة المصريين لتحويل جزء من مياه النيل حولت أنظارها إلى اثيوبيا وقد بدأ المهندسون الاسرائيليون في بناء ثلاثة سدود على نهر أبا. وهو أحد روافد نهر النيل، ومن الواضح أن الهدف المعلن من هذه السدود هو تحسين الزراعة والري في اثيوبيا، ولكن عندما يكتمل البناء فإن هذه السدود ستمكن اثيوبيا من استقطاع كميات كبيرة من المياه المتجهة إلى مصر والسودان. كما أنه كان من أهداف اسرائيل منع الثوار الأرتريين في ذلك الوقت من الحصول على استقلالهم وعدم خضوع البحر الأحمر للهيمنة العربية.

ومن المعتقد أن قيام اثيوبيا بتنفيذ ٣٣ مشروعا مائيا لتوليد الكهرباء وتحسين الري على النيل الأرزق والسوباط واجزاء من نهر عطبره، وقد تم التمويل من الولايات المتحدة الأمريكية وبتخطيط من ايطاليا وقيام اسرائيل بمساعدات التنفيذ بالإضافة إلى إمداد اثيوبيا بالسلاح.

كل هذا من أجل الضغط على الحكومة المصرية للموافقة على المطالب الاسرائيلية وأطماعها في مياه النيل ويعتبر نهر النيل المحرك الديناميكي للسياسة الخارجية المصرية منذ أمد بعيد، حيث كان له دور كبير في صياغة دبلوماسية المياه في اتفاقيات تقسيم مياه النيل، وما تفرضه مثل هذه الاتفاقيات من ضرورة المرونة والمهادنة في القرارات المصرية وخاصة في تعاملها مع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية بمنطقة حوض النيل وما حولها فيعتبر أي تحرك معاد في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغير من طبيعة مجرى النيل أو حركة تدفق المياه فيه. وهذا مما لا شك فيه سيسبب الكثير من المشاكل والتوترات على الصعيد المصري لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهددها بشكل ملموس في عمق أمنها وحياتها. نظرا لحاجة مشاريع التنمية الزراعية والصناعية فيها للمياه بمعدلات متزايدة لمواجهة ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها. ومواجهة مشكلة استيراد ٧٠٪ من حاجياتها الغذائية التي سوف تتأثر سلبا وإيجابا بانسياب مياه نهر النيل.

وقد عقدت العديد من الاتفاقيات بين دول حوض النيل. وقامت المشاريع الاثيوبية على نهر النيل مثل سد فينشا على أحد روافد النيل الأزرق. ومشروع الليبرد وسينت وخور الفاش. وكلها تؤثر على حصة مصر والسودان.

كما أن بذور الصراع بين دول حوض النيل سوف تظل كامنة ولن يدع أعداء المنطقة فرصة حتى يستغلوها ويؤججوا بها نيران الفتن بين هذه الدول. فلذلك لا بد من تدعيم التعاون بين هذه الدول ويكون هذا التعاون من خلال وجود كيان قوي لتنمية المشاريع المائية الجماعية لدول الحوض.

ومن جهة أخرى نجد أن عملية السلام التي تتبناها أمريكا والتكامل الاقليمي بين دول المنطقة في صيغ مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة خاصة في مجال الزراعة وتصدير تكنولوجيا الري لمصر. واستخدام نظام فعال للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية في مصر، فهذه ترتبط بالرؤية الاسرائيلية التي تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية في المنطقة وإعادة توزيعها مع عمليات التسوية السياسية في المنطقة. ومشاكل نقص المياه في الكيان الاسرائيلي وبذلك تكون مشكلة الموارد المائية في المنطقة وأسس توزيعها عنصرا هاما في محادثات السلام في الشرق الأوسط وعند إعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الاقليمي في المنطقة.

وفي إطار تطبيع العلاقات مع مصر عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل سبق أن اقترحت الصفوة الاسرائيلية (التكنوقراطيين) نموذجين للتكامل المائي وهما:

١ ـ نموذج شركة تاحال للمهندس اليشع كالي. الذي قدمه عام ١٩٧٤ ويقوم على أساس استخدام ١٪. أي ما يعادل ٨٠٠ م٣سنويا من مياه نهر النيل لحل مشاكل الكيان الاسرائيلي المائية. وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية بري شمال سيناء و إمداد قطاع غزة والضفة الغربية والكيان الاسرائيلي بالمياه.

٢ ـ نموذج بؤر الذي يقوم على حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لدفع مياه نهر النيل إلى سيناء ثم إلى صحراء النقب.

فالأطماع الاسرائيلية في مياه نهر النيل قديمة منذ انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في لوزان بسويسرا عام ١٩٨٩ عندما تقدم حايين بن شاهار باقتراح حول مجالات التعاون بين الكيان الاسرائيلي والدول العربية بأن تقوم مصر بمنح الكيان الاسرائيلي حصة من مياه نهر النيل بمقدار ١٪ عبر أنابيب خاصة لاستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية الاسرائيلية.

والواقع أن مشروع نقل مياه نهر النيل إلى الكيان الاسرائيلي له عدة مخاطر اقتصادية واستراتيجية من أهمها :

١ ـ سوف يقوم هذا المشروع على حساب احتياجات الشعب المصري الحقيقية والتي سوف تؤثر سلبا على الأمن القومي المصري مائيا وغذائيا،

٢ ـ سوف يدعم هذا المشروع القوة الاسرائيلية بشكل عام ومن ثم توجهاتها العدوانية والتوسعية بمساهمته في حل عدد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكيان الاسرائيلي كأزمة المياه. وعدم القدرة على التوسع الزراعي ومحدودية القدرة على استيعاب المهاجرين.

٣ ـ سوف يؤدي نجاح هذا المشروع إلى إعطاء الكيان الاسرائيلي نوعا من المشروعية وبعدا قانونيا في ظل التسوية الاسرائيلية المصرية. وفرض سياسة الأمر الواقع والتي تعد نجاحا ومكسبا سياسيا للكيان الاسرائيلي.

ولا شك أن هناك تعاونا وثيقا بين الكيان الاسرائيلي واثيوبيا في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية. مما يعد مصدر قلق لدول حوض النيل بأن يعمد الكيان الاسرائيلي إلى ممارسة ضغوط بشكل غير مباشر لتحقيق أهدافه. وذلك بالإسهام في مشاريع أثيوبية لإنشاء سدود على النيل الأزرق الذي سوف يؤدي حتما إلى توتر في المنطقة.

وكما أظهرت الزيارات المتبادلة بين عدد من كبار المسئولين في الكيان الإسرائيلي وأثيوبيا وجود إرادة ووعي سياسيين خاصة لدى الكيان الإسرائيلي لتطوير وبلورة تعاون مستمر ودائم بينهما. مما يشكل أساسا لقيام ارتباط

استراتيجي بين كل من الدولتين المحيطتين بالدول العربية. وإذا نظرنا إلى علاقة أثيوبيا بالكيان الإسرائيلي فنجد أنها آخر دولة افريقية قطعت علاقتها الدبلوماسية معها عام ١٩٧٤ تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية لكنها ظلت محتفظة معها بعلاقات في مختلف المجالات وعادت العلاقات بينهما في عام ١٩٧٩ كما أن من أهم المؤشرات السلبية للتعاون الإسرائيلي الأثيوبي ما يلي:

١ ـ يشكل في تطوره تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على ٨٥٪ من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر. إلا أن هناك معوقات طبيعية تحول دون تحكم أثيوبيا في تدفق المياه لطبيعة الهضبة الأثيوبية التضاريسية. وبسبب نقص التمويل والخبرة الفنية. إلا أنها تظل مصدر تهديد رئيسي لحصة مصر من المياه إذا توفر طرف آخر له القدرة التمويلية والفنية ويرغب في مساعدة أثيوبيا كالكيان الإسرائيلي على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على هذه الحصة. مما يشكل تهديدا واضحا للأمن القومي المصري في المستقبل.

٢ ـ إن التحالف الإسرائيلي الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل يرتكز في الجانب الإسرائيلي على أهداف بعيدة المدى بمحاولة ابتزاز مصر والضغط عليها لإعاقة أي دور يمكن أن تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها. وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

أما في الجانب الأثيوبي فإن هذا التحالف يرتكز على عدة عوامل في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة منذ عهد الرئيس منجستو. والهزائم العسكرية المتلاحقة التي مني بها الجيش الأثيوبي في إقليم التقراي. ورغبة أثيوبيا في السيطرة على أوضاعها الداخلية.

٣ - إن العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا كان الغرب ينظر إليها من منظور السلاح مقابل الهجرة. حيث يحصل الأثيوبيون على السلاح لمواجهة الأريتريين الانفصاليين (في ذلك الوقت) مقابل هجرة ١٥ ألف يهودي من الفلاشا إلى إسرائيل. ولكن السبب الحقيقي وراء تورط إسرائيل في أثيوبيا هو إيجاد موطأ قدم لها بعد عقود من الزمن من المحاولات للوصول إلى نهر النيل للضغط على مصر.

وفي ضوء التطورات الأخيرة التي استجدت على الساحة الأثيوبية وانهيار نظام منجستو وهروبه من البلاد. فمن المتوقع أن تعدل أثيوبيا من سياستها العدوانية لدول الجوار.

ولعل ما لوحظ على سياسة حكومة أسياس افورقي من قبولها استقلال اقليم ارتريا بموجب الاستفتاء. خير دليل على توجهاتها الحسنة تجاه جيرانها. وعلى ضوء هذه المتغيرات على الساحة الأثيوبية نجد أن الوضع الآن في صالح مصر للاستفادة من هذه التطورات. واحتواء النظامين الجديدين في كل من أثيوبيا وأرتريا بدلا من تركهما يقعان في أحضان الكيان الإسرائيلي. على الرغم من وجود

شواهد تدل على تغلغل إسرائيل في هاتين الدولتين وإبعاد الدول العربية عن لعب دور سياسي واقتصادي فيهما واحتواء فعال لهاتين الدولتين.

رابعا : إبعاد الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط :إن هناك ثلاثة أبعاد للصراع وهي:

أ ـ البعد السياسي:

إن من يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار. فتجد مثلا أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما. حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر. وقد تهدد هذه الدول أحيانا حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث ويحدث في أثيوبيا. وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية. أو ما تخطط له بعض القوى الخارجية من محاولة فصل جنوب السودان وذلك من أجل التأثير على حصة كل من السودان ومصر من المياه.

ب: البعد الاقتصادي:

إذا استغلت الدول المسيطرة على منابع الأنهار بصورة صحيحة وأقامت عليها مشاريع اقتصادية مدروسة ستستطيع أن تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي لها وتأمين الغذاء والكهرباء لشعوبها ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على الدول الأخرى المجاورة لها أو قد تعمد إلى تلويثه لتضر دولا غيرها.

ج: البعد الجغرافي والبيئي:

تمتلك دول المنبع بسبب وضعها الجغرافي المميز مبدأ القوة في التحكم في مياه النهر كما ونوعا ولهذا فإن الدول التي يصب فيها النهر تكون تحت تأثير قوة دولة المنبع.

إن مصر تنتهج سياسة مرنة ومهادنة تجاه الكثير من الصراعات الداخلية والاقليمية في المنطقة. وكثيرا ما تلوح دول المنبع باستخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر. وذلك عندما تحدث أزمات سياسية بين دول حوض النيل. ويكون لمصر دورا مباشرا أو غير مباشر في هذه الأزمة وهذا ما ترفضه مصر وبحق شكلا ومضمونا.

أثر أزمة المياه على الاستقرار العربي:

إن أزمة المياه لها الأثر الفعال في معضلة الاستقرار المنشود في الدول العربية وزاد الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المثقفين والمفكرين العرب في بداية الثمانينات وذلك لزيادة الأخطار التي بدأت تحدق بالعالم العربي.

إن الكيان الاسرائيلي أثار هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل. ولكنه لم يتبع أسلوب المواجهة المباشرة مع العرب. والعرب أنفسهم لم يتخذوا سياسة مائية واضحة المعالم لمواجهة التهديدات الاسرائيلية بسبب الخلافات العربية. ولذلك لا بد من إبراز مصطلح الأمن المائي

العربي في الفكر السياسي الاستراتيجي القومي العربي والذي يمكن أن يتحول إلى مشكلة تبعية مائية. وبالتالي يعتبر الأمن المائي العربي أحد جوانب الأمن القومي العربي الذي يؤدي إلى استقراره.

فالحلول التي يجب وضعها لحماية الاستقرار تكمن في تضامن الدول العربية لرد أي تهديد يعترض أمنها القومي. وعدم تركيز كل دولة على أمنها الوطني كوحدة متميزة بين الدول.

أثر أزمة المياه على الاستقرار الاسرائيلي:

إن قضية الاستقرار الاسرائيلي تدخل في نطاق الوجود الفعلي للدولة اليهودية ومن الصعب فصل الاستقرار الإسرائيلى عن الاستقرار العربى اذ انهما طرفا النزاع فلو استقر طرف سيكون ذلك على حساب الطرف الآخر، ومن الصعب وصف التجمع الاسرائيلي بالقومية. وذلك لأن الاسرائيليين لا يشكلون قومية بالمعنى المفهوم في الفكر السياسي فالقومية مصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب اكتملت لديها عناصر الاندماج من وحدة وهوية ووضوح هدف فضلا عن الاستقرار مدة طويلة في إقليم يشعرون نحوه بالولاء والانتماء وهذه العناصر في جملتها تغيب عن المجتمع الاسرائيلي.

والاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على عدد من العناصر ترتبط ببعضها ارتباطا عضويا لتشكل تحديا خطيرا على الأمن القومي العربي. ومن أهم هذه العناصر

عنصر الأمن لأنه حسب المفهوم الاسرائيلي له ذو طبيعة استيطانية والقائم على عقيدة التوسع.

إن الفجوة المائية في الأمن المائي القومي للكيان الاسرائيلي فجوة مهمة لأنها تتعلق بالعمود الفقري لنظرية الأمن الاسرائيلي (الهجرة). فالهجرة تحتاج إلى الأرض والأرض تحتاج إلى المياه. والمياه تحول رجال الأعمال إلى فلاحين مرتبطين بالأرض. وتعمق فيهم روح الانتماء(٩)، وبذلك فالأهداف الاسرائيلية الطموحة لزيادة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين. والمخططة سلفا من الأخذ في الحسبان ضرورة توفير المصادر المائية اللازمة لتوفير الغذاء لهؤلاء المهاجرين. ولإكمال المشروع الصهيوني بالبقاء والسيطرة على فلسطين فمن الضرورة الحصول على مصادر مائية إضافية.

عندما يبحث الكيان الاسرائيلي عن حل مشاكله المائية فإن أنظاره سوف تتجه خارج حدوده. مما يجعل البحث عن المياه سببا لممارسات سياسية وعسكرية لهذا الكيان ربما تختلف من شكل لآخر. ولكنها تظل محكومة بذات الدوافع الأولية التي أدت إلى إقامته. فالأطماع الصهيونية ذات طابع اقتصادي فيما يتعلق بالحصول على ما تسميه حقوقها من مياه أنهار (الأردن. والليطاني. والنيل) ولا تستمد شرعيتها ومبرراتها لدى قادة الكيان الاسرائيلي من فائدتها الاقتصادية. وإنما من الأغراض الاستيطانية التي تتطلب إعمار صحراء النقب والمناطق الصحراوية في

فلسطين المحتلة. فطبقا لمعدلات النمو الطبيعي للسكان داخل الكيان الاسرائيلي لا توجد مشكلة مياه ملحة.

إن لمشكلة المياه أبعادها الاستيطانية الاستعمارية أساسا، والاقتصادية هامشيا، وتصبح أكثر وضوحا وعلاقة بالأمن القومي الاسرائيلي. فالخط الأحمر الذي وضعه الكيان الاسرائيلي لمسألة المياه لا يقل خطورة عم ا يمكن أن يؤدي إلى تحريك قوات أو أسلحة إلى مناطق منزوعة السلاح حيث اعتبر هذا الكيان المياه موردا استراتيجيا من الدرجة الأولى. واعتبر أي تهديد لمصادر المياه مؤديا إلى استنفار الجيش.

وعليه فإن هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الاسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة. وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى.

٤ ـ تأثير الحل السياسي على القضية الفلسطينية ومشاريع المياه:

هناك بعض الحلول طرحت لحل القضية الفلسطينية من قبل أطراف النزاع ومن المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الدولية وجرى معالجة وضع المياه من جانبين (١١) هما:

أ- الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وأزمة المياه. حيث اقترح حوالي تسعة مشاريع.



ب- الربط غير المباشر بين تسوية القضية الفلسطينية وأزمة المياه حيث نصت بعض الحلول على عدم ربطها مباشرة بالتسوية بل عن طريق ربطها بالحدود أو الاستيطان أو إنشاء دولة فلسطينية. وقد وردت ثمانية مشاريع بهذا الصدد.

٥ ـ قضية المياه ومحادثات السلام في الشرق الأوسط:

إن قضية موارد المياه هي مشكلة وثيقة الصلة بمحادثات السلام في الشرق الأوسط وأن ندرة المياه ومشكلة توزيع الكميات المتوفرة حاليا بين الدول في المنطقة هي القنبلة الزمنية التي يمكن أن تدق طبول الحرب في بداية القرن الواحد والعشرون ما لم تتفق الأطراف المعنية على اتفاق يرضي الجميع. ولهذا أصبح من الضروري إضافة هذا البند إلى قائمة بنود محادثات السلام.

لقد أدرك خبراء المياه في إسرائيل أن جميع مصادر المياه في أراضي اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ قد استغلت بحلول عام ١٩٧٩ وبالتالي فقد بلغ العجز المائي في اسرائيل عام ١٩٩٠ حوالي ٣٥٠ مليون م٣ ومن المتوقع أن يصل إلى البليون متر مكعب في بداية هذا القرن.

أما في مصر فإن الزيادة السكانية المطردة ومشاريع التنمية الاثيوبية على نهر النيل الأزرق بمشاركة اسرائيل هي مصدر الخطر الحقيقي لمصر.

ويرى الخبراء أن مصر ستدخل الحرب من أجل نصيبها من مياه النيل لو حدث نقص في كميات المياه المتدفقة إليها من اثيوبيا. وسبق للرئيس المصري الراحل أنور السادات أن أعلن عام ١٩٧٩ بعد اتفاقية كامب ديفيد بأن القضية الوحيدة التي تجعل مصر تدخل الحرب مرة أخرى هي قضية المياه. ومياه النيل هي مصدر المياه الرئيسي لتسع دول منها دولتين عربيتين. وقد ازداد معدل استهلاك المياه في المنطقة بصورة كبيرة مما جعل الخبراء يتوقعون نقصا لا مناص منه في المياه بالنسبة لمصر في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ويرى المحللون السياسيون بعد الأخذ بعين الاعتبار نوايا اسرائيل المائية. أن الحرب القادمة بين العرب واسرائيل ستكون بسبب نزاعهم على الموارد المائية ولهذا فهم يرون أن الحروب السابقة في المنطقة كانت في الواقع بهدف احتلال الأرض والمياه الجوفية.

أما الآن فإن قضية المياه ليست مسألة هينة ولكنها معقدة لكون اسرائيل تحاول اغتصاب جميع الموارد المائية المتوفرة في الدول المحيطة بها. ولهذا لا يمكن التغاضي عن هذه القضية عند الحديث عن عملية السلام.

وفي تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أشار إلى أن المفاوضات الخاصة بالمياه في محادثات السلام أصبحت مغمورة بسبب الأمور السياسية. وأن الشرق الأوسط أصبح ساحة لسوء الظن السياسي لأن التحكم في

موارد المياه أصبح يعتبر غنيمة استراتيجية وأداة مساومة أو سلاح سياسي ذو تـأثير قوي على توازن القـوى في المنطقـة. وأن النقطـة الرئيـسية هـي تعـارض المطالـب الاسرائيلية والأردنية حيال نهر الأردن (أي بين الخطط السورية والأردنيـة الهادفـة إلى تطوير نهر اليرموك وسياسة اسرائيل المائية في الأراضي المحتلة وجنوب لبنان).

ويضيف التقرير في مقابل الاتهامـات العربيـة بـسرقة اسرائيـل للميـاه تقـف اسرائيل متذرعة بأن مواردها المائية الرئيسية قد تقع في أيدي عـديمي الخـبرة أو في أسوأ الأحوال في أيدي أعدائها.

إن الدول العربية والفلسطينيين الذين شاركوا في محادثات السلام كـان الأمـل يراودهم في استعادة أراضيهم المغتصبة وبالتـالي اسـتعادة مـواردهم المائيـة ولكـن أقصى ما عرضته اسرائيل هو منح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا لا يشمل إدارة الموارد المائية.

كما عرضت اسرائيل انسحابا جزئيا من الجولان ولهذا تعتبر مسألة الميـاه مـن أشد نقاط الخلاف بين سوريا واسرائيل. فالجانب الاسرائيلي تطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها في حين يـرى المفـاوض الـسوري أن من حقه المطالبة بالانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ واسـترداد مصادر المياه في مناطق بانياس والحمه واستخدام هذه المصادر كما تشاء بلده. وهنـا تتعارض تصورات الجانبين (فحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧) يعني السيادة

السورية الكاملة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا وعلى شريط من الأرض أضيف إلى فلسطين أثناء عهد الانتداب البريطاني وهي تشمل سهل عز الدين ومزارع الخوري ومنطقة الحمه وبرك التمساح والتوافيق والنقيب والبطيحة وراد الغنامة وكراد البقارة والسمر الخ...

فالمناقشات الأمنية تخفي وراءها شروطا سياسية تتعلق بطبيعة النظام ومعنى الحدود الآمنة وحل النزاع ومضاعفاته ضمن عملية شاملة تتعلق بمياه اليرموك ومنابع نهر الأردن وتدعي إسرائيل أنها تحتاج ما بين ٢٥ - ٤٠ مليون م٣ من مياه اليرموك حسب مشروع جونسون. وأنه إذا لم تقبل سوريا والأردن بمطالبها فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ إجراء يرغمهم بالقوة على التفاوض معها.

وفي تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب يرى أن انسحاب إسرائيل من الجولان يعني انتقال ٤٠ مليون م٣ من المياه من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة السورية. وهذا الانسحاب سيحرم إسرائيل من بعض روافد نهر الأردن. ولهذا اقترحوا انسحابا جزئيا بأحد خطين:

١ - خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى منطقة الحمه.

٢ - أو خط انسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء من الجولان.

وفي كلتا الحالتين فإن المناطق الغنية بالمصادر المائية ستبقى تحت إشراف إسرائيل لأن عودة الجولان إلى سوريا ستؤدي إلى تنمية منطقة حوران جنوب

سوريا والتي تصبح منطقة زراعية تهدد الاقتصاد الإسرائيلي بمنتجاتها الرخيصة الثمن والعالية الجودة.

وعليه فإن إيجاد الحل المنطقي لمشكلة المياه بما في ذلك مسألة التوزيع العادل لحصص المياه بين دول المنطقة مرتبط بمحادثات السلام. ويؤكد الدبلوماسيون العرب بأن أي تقدم في إحراز اتفاقيات اقليمية لا يمكن أن تخرج إلى حيز الواقع ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

ويتبين مما سبق أن هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الإسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى.

يعتبر الماء موردا باهظ الثمن في الأراضي الجافة في الشرق الأوسط وقد يتساوى ثمنه بثمن البترول. وعلى الرغم من كون الأرض هي محور الصراع بين إسرائيل والعرب. إلا أن هناك تركيزا متزايدا من قبل الطرفين على قضية المياه لأن الخبراء يعتقدون بأن الصراع في المنطقة مستقبلا سيكون بسبب الموارد المائية.

ففرض السيطرة على موارد المياه العذبة سيكون هدفا حيويا ومؤثراً على التوازن الاستراتيجي للقوة في المنطقة. وبالتالي سيؤدي إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والمياه الموجودة فيها. وكذلك الزيادة السريعة في التعداد السكاني لدول المنطقة سيؤدي إلى تفاقم الصراع في المنطقة. ولعل السبب الرئيسي وراء تباطؤ إسرائيل في الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ هو الماء.

عبث اسرائيلي يهدد الأمن القومي المصري

تجري مصر حاليا مفاوضات شاقة. وذات أهمية خاصة. مع دول منابع النيل. للحفاظ على الهدوء والاستقرار فيما بينها. ولمنع أية تجاوزات أو محاولات لتقليص حصص المياه المتفق عليها.

وما أن تهدأ الخلافات بين دول حوض النيل. حول بنود الاختلاف الثلاثة من اتفاقية مياه النيل. إلا ويشتعل الصراع مرة أخرى. لتنفجر أزمة جديدة بين دول الحوض العشر (مصر. السودان. أوغندا. أثيوبيا. الكونغو الديمقراطية. بوروندي. تنزانيا. رواندا. كينيا. إرتيريا). فيما تسعى كل دولة إلى الاستحواذ على قدر أكبر من المكاسب.

وإذا كان من حق الدول المطلة على حوض نهر النيل إنشاء الحواجز والسدود لترويض مياه النهر. والاستفادة منها بشرط عدم التأثير على حصص المياه لدول المصب. فإن الأصابع الخفية تحاول تسميم العلاقات الودية التي تربط دول المنابع مع مصر. بوصفها دولة المصب.

ويؤكد مسئولوا الري فى مصر أن "نقاط الخلاف بين دول المصب. مصر والسودان. ودول المنبع. إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبوروندي. تتمثل في ثلاث نقاط أساسية. هي: الموافقة المسبقة. والأمن المائي. والحقوق التاريخية في مياه النيل لدول المصب.

كما ان النقطة الأولى تتمثل في الموافقة المسبقة على إقامة أي مشروعات على امتداد نهر النيل. فدول المنبع متفقة على الموافقة بالأغلبية. ولكن مصر والسودان تقترحان أن تكون الموافقة بالإجماع. وفي حالة الأغلبية يجب أن تكون مصر والسودان ضمن الأغلبية. أما بالنسبة للأمن المائي فإن مصر والسودان تؤكدان عدم إقامة أية مشروعات تمنع تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان. كما تؤكدان الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل. والنقطة الثالثة فتتمثل في اقتراح مصر والسودان إدراج الأمن المائي والموافقة المسبقة والحقوق التاريخية ضمن الاتفاقية الأصلية. ولكن دول المنبع تقترح إدراج هذه النقاط في ملاحق فيما بعد.

وقال وزير الري المصرى إن مصر لا تعترض على إقامة أية مشروعات لصالح دول حوض النيل. طالما أنها لا تؤثر على تدفق مياه نهر النيل إلى كل من مصر والسودان. مشيرا الى الاستعداد للمساهمة في إقامة أية سدود في إثيوبيا أو أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية. وحماية هذه الدول من الجفاف الذي تتعرض له أحيانا. كما أن المساعدات. التي تقدمها مصر لدول حوض النيل. سواء مادية أو فنية أو في مجال التدريب وإقامة مشروعات التنمية المستمرة، وخاصة حفر الآبار لتوفير مياه الشرب للمواطنين.

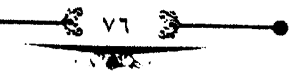
وقد أوضح مسئول مصرى إن أمن مصر المائي خط أحمر لا يمكن لأحد أن يتجاوزه. وأن مصر لم تصل حتى الآن إلى مرحلة النزاع مع أي دولة من دول

حوض النيل. وحتى في حالة الوصول إلى هذه المرحلة فهناك مراحل معروفة دوليا لتسوية النزاعات. منها التفاوض والوساطة والتحكيم ثم اللجوء إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة .

وزاد أن العلاقة بين مصر ودول حوض النيل يجب أن تبقى علاقة تعاون. لأن المجرى المائي للنهر ملك للجميع. رغم محاولات بعض الأطراف الخارجية زعزعة استقرار دول الحوض. وتحريضهم على مصر والسودان من أجل تحقيق مصالح وأطماع خاصة.

وترجع جذور الصراع إلى ٨٠ عاما. أي منذ عام ١٩٢٩ حين وقعت سلطات الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت. نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا. اتفاقا مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل. وحق مصر في الاعتراض على إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.

وألحق بالاتفاقية اتفاق آخر بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ يحق لمصر بموجبه استغلال ٥٥.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل. ومنحت السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب. على أن تتعاون الدولتان في دراسة وتنفيذ مشروعات أعالي النيل. لتقليل فاقد المياه في هذه المنطقة وتعظيم إيراد النهر.



وتنقسم دول حوض نهر النيل العشر في هذا الخلاف إلى فريقين: الأول يضم دولتي المصب. والثاني دول المنبع.

وتعتبر دول المصب أن مياه النيل مصدرا أساسيا للحياة. وترفض تغيير الاتفاقات التاريخية القديمة. التي منحتها حقوقا مكتسبة. بل وتطالب بزيادة حصتها الحالية من المياه.

ولكن في المقابل تعتبر دول المنبع أن هذه المياه تنبع من أراضيها. وبالتالي فهي ملك لها. ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر. ومما يدعم هذا الخلاف ويشعله تزايد السكان في دول حوض النيل. وزيادة المشروعات الزراعية. إلى جانب دخول مصر تحت خط الفقر المائي بحلول عام ٢٠١٧.

والأخطر في موضوع مياه النيل. هو تدخل جهات أجنبية. على رأسها إسرائيل. بالتحريض لإشعال الأزمة وضرب المصالح العربية في أفريقيا. وتفجر الأزمة حاليا مرة أخرى. وإسرائيل تحاول اللعب في الجنوب وتحريض دول منابع النيل على إنشاء حواجز وسدود بهدف تقليص حصة مصر من مياه النيل. وفي العام الحالي ٢٠٠٩ قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا (من دول المنبع) دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول لاسيما رواندا. حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا. الذي

يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليه. وبجانب هذه المشاريع تقدم شركات إسرائيلية دعما فنيا وتكنولوجيا لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني.

أما في أوغندا فلا تزال إسرائيل تقوم بتنفيذ اتفاقية تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف. وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع. التي يقع معظمها بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجرى استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع. وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض. أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر.

وأبدت إسرائيل اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان. وبالنسبة لأثيوبيا فقد اتفقت مع الحكومة الإسرائيلية على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل. تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء. فضلا عن ضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر. بعد أن تم تكليف شركة صينية بتنفيذه. إلى جانب مشروع إثيوبي إسرائيلي بمساعدة ألمانية يهدف لتنمية الزراعة في إثيوبيا. وعدد من الشركات الاستثمارية الإسرائيلية يملكها جنرالات متقاعدون في الموساد.

وبموازاة الحضور الإسرائيلي في مجالات الري والزراعة. تسعى تل أبيب إلى تطوير علاقاتها التجارية مع دول منبع نهر النيل.

ويشير الخبراء إلى أن إسرائيل وبعض الدول الأخرى تحاول التأثير على دول المنبع للإضرار بمصلحة مصر. ومن ثم تأتي أهمية الدور الدبلوماسي التفاوضي. لأنه يمثل أهمية كبيرة. وجزءا مهما في دعم مصر لمبادرة حوض النيل. مع ضرورة تفعيل سبل التعاون المستقبلي لدول الحوض في مجالات التعاون الاقتصادي والاهتمام المتزايد بالتحرك الدبلوماسي.

وعلى الرغم ان ما يستخدم من مياه النيل لا يتعدى ٥٪. الا إن المشكلة تكمن في إدارتها بطريقة تكاملية وحسن استغلال دون الإضرار بمصالح باقي الدول.

اسرائيل تعرض التوسط لحل مشاكل مصر المائية مع دول منابع النيل

والمقابل ٢٥ مليار متر مياه كل عام

ذكرت صحيفة الدستور المصرية بتاريخ ١٧-٠٨-٢٠١٠ أن إسرائيل عرضت الأسبوع الماضي علي أجهزة سيادية مصرية من خلال مكتب المخابرات الإسرائيلي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. التدخل لإنهاء الخلافات بين مصر ودول منابع النيل حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر علي بدء إسرائيل مشروعات في إثيوبيا تستهدف الاستفادة من مليارات الأمتار المكعبة التي تُفقد سنوياً.

وكانت خمسا من دول منابع النيل السبع وهي، اثيوبيا واوغندا ورواندا وتنزانيا. وكينيا. وقعت في ١٤ مايو/ آيار الماضي. اتفاقا جديدا حول تقاسم مياه نهر النيل على الرغم من مقاطعة دولتي المصب مصر والسودان. مما أثار غضب القاهرة التي اعلنت ان الاتفاق غير ملزم لها.

ونقلت الصحيفة عن مصادر وصفتها بـ رفيعة المستوي بمجلس الوزراء. أن إسرائيل أكدت أن مشروعاتها ستنجح في استقطاب ٥٠ مليار متر مكعب سنوياً. سيتم تقسيمها مناصفة بين مصر وإسرائيل. علي أن تنقل إلي صحراء النقب الإسرائيلية نحو ٢٥ مليار متر مكعب من هذه المياه عبر أنابيب تمر في المياه الدولية بالبحر الأحمر أو عبر سيناء.

وأوضحت المصادر أن الأجهزة السيادية المصرية العاملة في إثيوبيا نقلت العرض الإسرائيلي إلي الرئيس مبارك فكان رده برفض هذا العرض وتأكيده أن مياه النيل لن تتحظي حدود مصر.

وانتهت المصادر بتأكيدها أن الرئيس مبارك تلقي تقريراً مفصلاً من رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا لمياه النيل، حول آخر تطورات ملف مياه النيل والمباحثات مع رؤساء دول منابع النيل.

ونقل التقرير توصيات اللجنة العليا لمياه النيل، والتي شددت على أن تظل مصر موجودة في دول منابع النيل وعدم ترك الساحة خالية لدول أخري.

وتعتمد مصر بالكامل تقريبا على مياه النيل. وتراقب عن كثب الأنشطة المتصلة ببناء سدود في شرق أفريقيا. خاصة أنها مهددة فعليا من تغير المناخ .

وتشهد مصر أزمة في مياه الشرب منذ نهاية تسعينيات القرن الماضى. وكانت قد طالبت بزيادة حصتها من النهر. بعد أن أصبحت الحصة الأساسية التي تقدر بـ ٥٥ مليار متر مكعب. لا تكفى احتياجات المواطنين ومشروعات التنمية المختلفة. واشترطت للتوقيع على الاتفاقية الجديدة أن تتضمن في البند الخاص بالأمن المائي. نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصتها وحقوقها التاريخية فى مياه النيل. ولكن طلبها قوبل برفض جماعي لدول المنبع.

أكد الرئيس المصري أن مياه النيل لن تتخطى حدود مصر، متعهدا بعدم قيام بلاده بتزويد أي دولة بمياه من نهر النيل.

كما أصدر توجيهاته للحكومة بالعمل على الاستغلال الأمثل لموارد المياه والتوسع في مشروعات تحلية مياه البحر واستخدام التكنولوجيا الحديثة لاستنباط أنواع جديدة من المحاصيل والتى يمكن أن تروى بالمياه المالحة.

واعتبر خبراء مياه أن تصريحات الرئيس تتفق والقواعد الدولية التى تنظم استخدامات مياه الأنهار المشتركة. وتمثل تأكيداً على أن مصر لن ترضخ لضغوط دول منابع النيل أو الدول ذات المصلحة مع إسرائيل. للحصول على موافقة مصر على توصيل مياه النهر إلى إسرائيل.

وأكد أن الحوار هو السبيل للتحرك مع دول الحوض وان مصر تتحرك تحركا هادئا مع هذه الدول ولفت الى أنه عندما يتم رفع مستوى الحوار إلى مستوى قادة الدول فسوف يتم تجاوز العقبات الفنية التى حالت دون اتفاق وزراء الرى والموارد المائية فى الدول التسع أعضاء الحوض حتى الآن.

مؤامرة إسرائيلية

يرى مراقبون أن الخلافات الحادة بين دول منابع النيل بوروندي. والكونغو الديمقراطية. وإثيوبيا. وكينيا. ورواندا. وتنزانيا. وأوغندا. ودولتي المصب مصر والسودان. تؤكد الشكوك حول تورط إسرائيل بالوقوف وراء تلك الأزمة.

فالكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل. ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب. وعندما باءت مطالبه بالفشل. لجأ إلى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر. وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر.

وكانت وزارة الخارجية المصرية كشفت في أكتوبر ٢٠٠٩ أن إسرائيل وافقت علي تمويل إنشاء ٥ سدود لتخزين مياه النيل بكل من تنزانيا ورواندا. وكان نصيب تنزانيا من هذه السدود أربعة سدود. أما رواندا فسوف يكون نصيبها سداً

واحداً وأشارت إلى أن كلاً من الدولتين ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر وأخذ موافقتها المسبقة.

وجاءت موافقة دولة الاحتلال على إقامة هذه السدود في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف، أفيجدور ليبرمان إلى خمس دول أفريقية في شهر سبتمبر ٢٠٠٩. بينها ٣ تقع في منطقة حوض النيل. وبحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

وكان الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- قال إن الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول. مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية. بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر. مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وكان العديد من الخبراء والسياسيين أكدوا أن هناك خطراً كبيرا بات يتهدد الأمن القومي المصري، واتفق هؤلاء على أن هناك عوامل خارجية لعبت ومازالت دوراً كبيراً في تأجيج الأزمة بين دول حوض النيل. ويأتي في مقدمتها التواجد

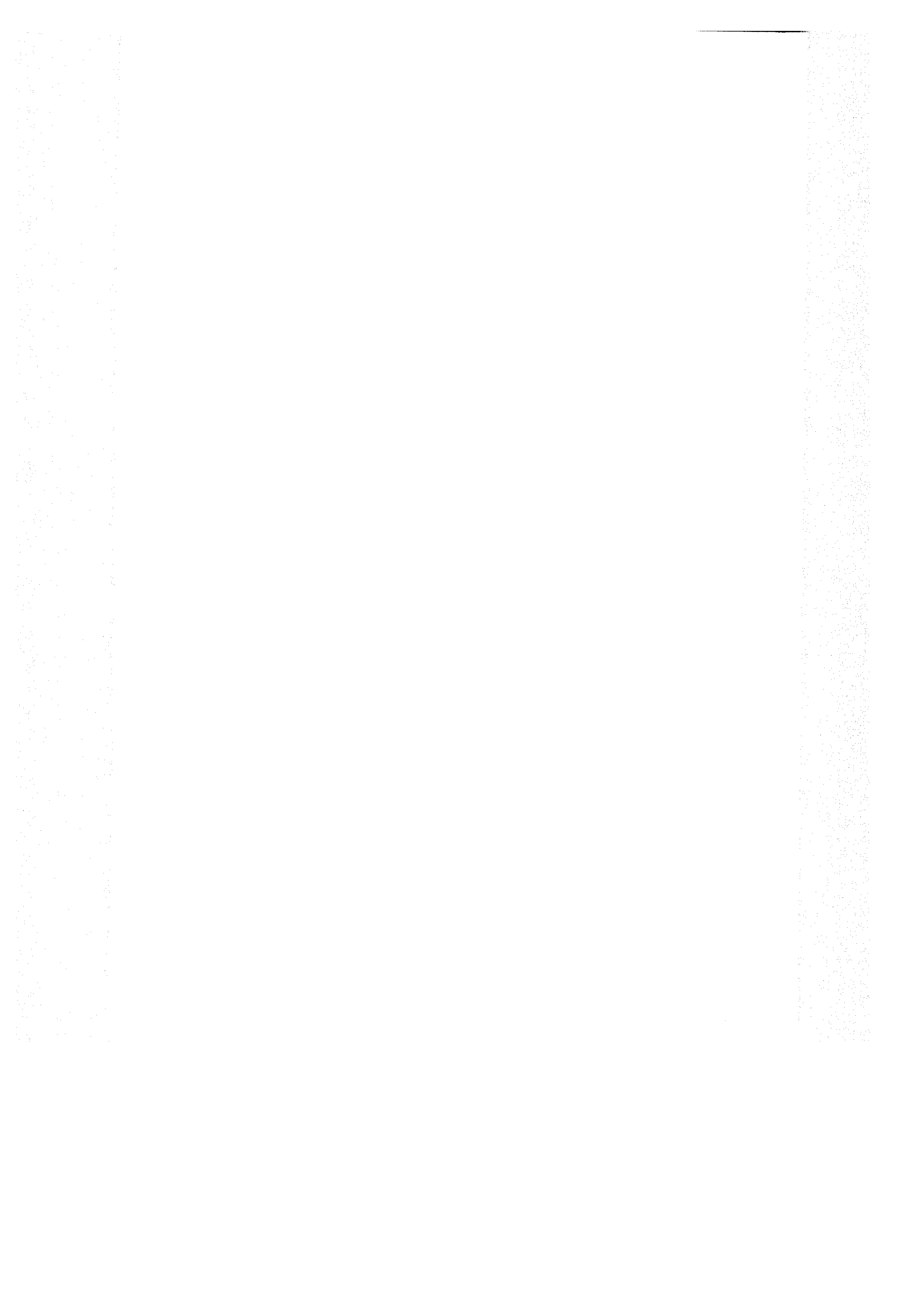
الإسرائيلي في دول الحوض الذي يستهدف في المقام الأول إضعاف مصر. وتضييق الخناق عليها.

وقال الخبير الاستشاري الدكتور ممدوح حمزة إن دول منابع النيل لا تتحرك بدافع من نفسها، لكن هناك من يقف وراءها ويحرضها ويقوي شوكتها من قبل دول الغرب وإسرائيل. مشيراً إلى أن ما يدعم موقف هذه الدول أيضاً ذلك الضعف الذي تعاني منه الدبلوماسية المصرية في تلك المنطقة المهمة من العالم.

وعبر حمزة عن تشاؤمه إزاء البدائل المطروحة أمام مصر في حال تفاقم الأزمة وتصاعدها مع دول حوض النيل. مشيراً إلى أن ما هو موجود في بحيرة ناصر من احتياطيات مائية لا يكفي مصر لأكثر من ثلاث سنوات. كما أن مصر تعاني من قلة الأمطار والمياه الجوفية معتبراً أن تفاقم الأزمة يهدد بحدوث مجاعة في مصر مثل تلك التي حدثت عام ١١٢٠ ميلادية بسبب نقص الفيضان.

من جانبه أكد عبد الله الأشعل مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق أن هناك تحريضاً إسرائيلياً واضحاً أدى إلى تصاعد الأزمة في حوض النيل. وذلك رغم العلاقات بين القاهرة وتل أبيب معتبراً أن ما تقوم به إسرائيل في هذه المنطقة الاستراتيجية من القارة الإفريقية يمثل ضربة للعلاقات مع مصر مشيراً إلى أن الخبراء المصريين حذروا مئات المرات من ضياع الدور المصري في إفريقيا.

وحسبنا ذكر الأشعل. فإن الحكومة المصرية تتحمل مسؤولية التقصير في المواجهة المبكرة للأخطار التي تحيط بأمن مصر المائي. حتى وصل الأمر بدول المنبع إلى أن تسعى إلى إقرار اتفاقية خاصة بها تستبعد منها مصر والسودان وتشكل تكتلاً ضدهما مما يعد تهديداً مباشراً لأمن الدولتين.



الفصل الثالث

ماذا يعني الأمن القومي لمصر؟



قبل الإجابة عن هذا السؤال الحيوي يجب تعريف الأمن بشكل عام أولا يقول هنري كيسنجر - مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق وأشهر مَن تولي هذا المنصب الاستراتيجي في البيت الأبيض - إن «الأمن القومي هو أي تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلي حفظ حقه في البقاء ويري كثير من الخبراء أن فهم الأمن علي أنه موضوع الدفاع العسكري داخليا وخارجيا هو أمر سطحي وضيق. لأن الأمن العسكري مفهوم ضيق لمسألة الأمن الكبري. فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن القومي ومنها مسألة الأمن الغذائي والاقتصادي. ومسألة المياه علي رأس تلك الجوانب.

وهنا نأتي إلي لُب الموضوع أو مربط الفرس كما يقولون وهو أن الأمن القومي هو حفظ الحق في البقاء فضلا عن الارتباط الوثيق بين الأمن القومي والأمن المائي والغذائي وبما أنه لا بقاء ولا حياة لمصر والمصريين إلا بضمان التدفق الدائم وغير

المنقوص لحصتنا التاريخية في مياه النهر. بل محاولة زيادتها بشتي السبل الممكنة نظرا لتزايد احتياجاتنا من المياه سواء لاستخدامها في الزراعة أو في الأغراض الحياتية والاقتصادية الأخري. تصبح مهمة حماية مياه النيل والدفاع عنها جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي. ومعركة حياة أو موت.

تبلغ حصة مصر من مياه النهر ٥ و٥٥ مليار متر مكعب سنويا وحصة السودان تبلغ ٥ و١٨ مليار متر مكعب سنويا وتجدر الإشارة إلي أن حصة مصر والسودان من إيراد النهر تم تحديدهما بناءاً علي اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ والاتفاقية الأخيرة تم توقيعها عندما كان عدد سكان مصر ٢٠ مليون نسمه.. وذلك يعني أننا نحتاج الآن إلي أربعة أمثال هذه الحصة لأن عدد سكان مصر صار ٨٠ مليونا أي أربعة أمثال عام ١٩٥٩ ولابد أن الأشقاء في السودان يحتاجون بالمثل إلي مضاعفة نصيبهم من مياه النهر وتلك نقطة جوهرية في غاية الأهمية يجب أن تنطلق منها كل جهودنا المستقبلية لإدارة موارد النهر مع الأشقاء في دول حوض النيل في إطار استراتيجية شاملة متكاملة تُلقي بأخطاء ومرارات الماضي خلف ظهرها وتبدأ صفحة جديدة تقوم فيها العلاقات علي المصالح المشتركة دون أي محاولة للابتزاز أو لي الأذرع أو فرض شروط مسبقة..

ويتعين وضع الاستراتيجية الجديدة بالتنسيق التام بين مصر والسودان أولا ثم بالتناهم مع دول الحوض الأخري.. وفيما يتعلق بالسودان علينا أن نضع في

الاعتبار مسألتين حيويتين.. الأولي أن السودان هو بوابة مصر ومدخلها الطبيعي إلي أفريقيا بحكم الجغرافيا والتاريخ وهو امتداد مصر الطبيعي وجزء لا يتجزأ من أمنها القومي وعند التواصل مع الأشقاء في جنوب الوادي يجب الحرص علي أن تكون جميع مكونات المشهد السوداني وأطيافه السياسية في الصورة (حكومة الجنوب والمعارضة الشمالية بالذات) والثانية أن السودان ليس دولة مصب فقط كما يحاول البعض تصويره. ولكنه دولة منبع أيضا لأن كميات كبيرة من إيراد النهر تأتي من الأمطار الغزيرة التي تهطل علي الأراضي السودانية الشاسعة وذلك يؤكد محورية ومركزية وصعوبة الرقم السوداني في معادلة إدارة موارد النهر وهنا يجب أن نتنبه إلي متغير جوهري سيطرأ علي خريطة حوض النيل إذا قامت دولة مستقلة جديدة في جنوب السودان. وهو احتمال وارد بقوة. بل شبه مؤكد لأن الولايات المتحدة لا تفوت أي فرصة لتأكيد تأييدها الصريح لقيام دولة مستقلة في جنوب السودان دون انتظار نتيجة استفتاء تقرير المصير بما يعنيه ذلك من مصادرة لإرادة الجنوبيين وعدم احترام قواعد الديمقراطية التي تصدع واشنطن رءوسنا بها ليل نهار وكانت الإدارة الأمريكية قد أصرت بوقاحة وفجاجة علي إبعاد مصر عن ملف المفاوضات السودانية بين الشمال والجنوب والتي انتهت باتفاقية نيفاشا في كينيا عام ٢٠٠٥. وللأسف الشديد رضخت حكومة الحزب الوطني لهذه الضغوط وانسحبت في خزي نزولا علي إرادة وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك

الحين مادلين أولبرايت يعني ذلك أن دولة جديدة ستولد في حوض النيل وستطالب قطعا بإعادة توزيع مياه النهر وهنا تأتي أهمية التنسيق والتعاون مع الأشقاء في جنوب السودان

ولكن تبقي إثيوبيا هي الرقم الأصعب في هذا الملف وترجع أهمية الموقف الإثيوبي ليس فقط لأن ٨٥ ٪ من مياه النيل تأتي من الأراضي الإثيوبية. لكن أيضا لأن أديس أبابا تقود مع أوغندا المعسكر المتشدد المطالب بإعادة تقسيم حصص مياه النيل بشكل عادل وإنهاء ما تسميه احتكار المصريين للنهر وهناك الكثير من التصريحات العصبية والمُستفزَة أحيانا التي تصدر عن كبار المسئولين في أديس أبابا لكنها لا تصل إلي حد القطيعة وإغلاق الباب أمام المفاوضات بل إن وزير الموارد المائية الإثيوبي أسفاو دينجامو كان يصر في آخر تصريحات صدرت عنه علي الإشارة إلي المصريين والسودانيين بوصف «الأشقاء في مصر والسودان» وكان ذلك قبل إعلان إنسحاب الخرطوم من مبادرة حوض النيل وهو موقف لا أعرف مدي تأثيره علي المبادرة وما إذا كان هذا الانسحاب قد تم بالتنسيق مع الجانب المصري أو أننا فوجئنا به. كما هي العادة. أو هو. كما ذهب بعض المحللين. رداً علي ما وصف بأنه تدخل مصري في شئون الجنوب السوداني المهم هو أن الموقف الإثيوبي الذي أبقي علي شعرة معاوية وترك الباب موارباً للمزيد من الحوار والأخذ والرد يمكن أن يكون نقطة انطلاق جديدة في هذا الملف الشائك. وهنا ينبغي قراءة الخريطة الإثيوبية

جيداً واستخدام كل عناصر قوة مصر الناعمة بل والخشنة إذا تطلب الأمر ومن حسن الحظ أن لدينا الكثير من الأوراق التي يمكن اللجوء إليها في التعامل مع الجانب الإثيوبي فمن المعروف أن ٤٠ ٪ من الشعب الإثيوبي. الذي يبلغ تعداده أكثر من ٧٠ مليون نسمة. مسيحيون تابعون للكنيسة الأرثوذكسية المرتبطة روحانيا بالكنيسة القبطية المصرية. بل كانت الكنيسة الإثيوبية تابعة للكنيسة المصرية حتي استقلت في منتصف السبعينيات ولكن لا يزال لكنيستنا نفوذ روحي علي كنيسة إثيوبيا حيث يتعين مباركة بابا الكنيسة القبطية لرأس الكنيسة الإثيوبية كما أن للكنائس والأديرة المصرية وخاصة الدير المحرق في جبل قسقام بالقوصية في أسيوط،مكانة وقدسية عالية لدي شعب الكنيسة الإثيوبية ويمكن استثمار هذا الرصيد الديني والروحي في تعزيز العلاقة مع الشعب الأثيوبي لتكتسب أبعادا أخري تتجاوز روابط الجغرافيا وملف مياه النيل أيضا هناك ٤٠ ٪ من أبناء إثيوبيا مسلمون من عرقية الأورومو الذين يمكن للأزهر أن يلعب دورا مهما في التقريب بينهم وبين الشعب المصري عن طريق إرسال البعثات والوعاظ واستقبال أبنائهم للدراسة في المعاهد والكليات الأزهرية.وهو الدور الذي يمكن أن يلعبه الأزهر في بقية دول حوض النيل وخاصة مع مسلمي أوغندا وتنزانيا وهذا المدخل الثقافي الذي يعتمد علي قوة مصر الناعمة يجب أن يستفيد من جهود كل الخبراء بالشئون الأفريقية ونشطاء المجتمع المدني.

وللدبلوماسية دور أساسي في نجاح أي استراتيجية لأي دولة ومن نافلة القول التأكيد علي ضرورة حسن اختيار موفدينا إلي الدول الأفريقية عموماً. ودول حوض النيل علي وجه الخصوص وأرجو أن نتوقف عن إرسال المغضوب عليهم وغير المؤهلين إلي سفاراتنا في العواصم الأفريقية. مع التركيز علي الملحقين الإعلاميين والثقافيين والشروع في افتتاح مراكز ثقافية مؤهلة جيدا في هذه الدول تتحرر من الروتين الحكومي حتي تنجح في إرساء علاقات عميقة ودائمة بيننا وبين شعوب القارة.. فضلا عن تقديم المساعدات في مجالات الزراعة والري والاقتصاد والتعليم والصحة والتدريب.

ومن أهم النقاط التي ينبغي أن تركز عليها استراتيجيتنا الجديدة في العلاقات مع دول المنبع. التعاون المشترك في إدارة وتعظيم موارد النهر ووضع الخطط والمشروعات التي من شأنها تقليل الفاقد من إيراده علي أن تتحمل مصر والدول والهيئات المانحة معظم أو كل تكاليف هذه الخطط والمشروعات والمعروف أن إجمالي إيراد حوض النيل يبلغ نحو ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنوياً ولا يستغل منه سوي ما يتراوح بين ٣ و٥ ٪ فقط هي إجمالي كمية المياه التي يحملها النهر وهذه الكمية الضئيلة تستخدم معظمها مصر والسودان. لأن مصر تعتمد اعتماداً كاملاً علي مياه النيل تقريبا. بينما يعتمد السودان عليها إلي حد كبير حيث لديه كميات كبيرة من الأمطار. ويجمع كل خبراء المياه علي أنه لو تم إنقاذ ولو حتي

نصف هذا الفاقد وتوزيعه علي الدول المتشاطئة فإن نصيب كل دولة سيكفي احتياجاتها الحاضرة والمستقبلية ويزيد ومن المشروعات التي يمكن أن نبدأ بها مرحلة جديدة من التعاون المشترك مع دول المنابع. تلك التي تتعلق بالزراعة والري ومشروعات توليد الكهرباء من الطاقة المائية وهناك الكثير من الأفكار التي يمكن مناقشتها ومنها علي سبيل المثال توجيه رءوس الأموال المصرية والعربية للاستثمار في مشروعات الزراعة والإنتاج الحيواني وتوليد الكهرباء من خلال إقامة سدود لا تعوق تدفق مياه النهر إلي مصر والسودان. وهو ما سيؤمن حاجات دول حوض النيل جميعها من المواد الغذائية واللحوم والطاقة النظيفة والرخيصة ويمكن لمصر أن تبادر بإنشاء أكاديمية حوض النيل لتكنولوجيا الري والهيدروليكا ويكون مقرها في رشيد أو رأس البر عند نهاية رحلة النيل والتقائه بالبحر الأبيض وسيكون طلاب هذه الأكاديمية بطبيعة الحال من دول الحوض الذين يتلقون منحاً دراسية تقدمها مصر أيضا يمكننا التفكير في إقامة معسكر صيفي سنوي لشباب دول الحوض يتم تنظيمه في رشيد أو رأس البر أيضا فعندما يجيء الشباب الذين سيتولون المسئولية في بلادهم يوما ما إلي نقطة نهاية رحلة النهر ويختلطون ويتواصلون مع أقرانهم من المصريين. سيشعرون بأن نهرهم صنع حضارة عظيمة يجب أن يحافظوا عليها ولن يخرج علينا أحدهم فيما بعد ليكرر ما ردده رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي عندما قال: «إن المشكلة أن الأخوة

المصريين يعتقدون أن نهر النيل ملكهم وحدهم. ولا حق لأحد غيرهم فيه» والواقع المؤسف أنه محق فيما يقول إلي حد كبير لأننا لم نتعلم في المدارس والجامعات والحياة شيئا يُذكر عن دول حوض النيل وشعوبها أو حتي عن النهر نفسه وغني عن القول إنه مما يؤكد الحاجة المُلِحة إلي هذه الخطط والمشروعات والأفكار والمبادرات عنصر مهم آخر هو التغيرات المناخية التي تهدد بالجفاف والتصحر للقارة الأفريقية وعلي رأسها دول حوض النيل..

كما أن القوي الأجنبية التي بدأت اللعب في المجال الحيوي للأمن القومي المصري والعربي بالعبث في منابع النيل ومحاولة تخريب علاقاتنا مع شعوب دول الحوض وبعيدا عن نظرية المؤامرة يجب الاعتراف بأن القوي المعادية لم تذهب إلي هناك إلا لملء فراغ تركناه طائعين وبالتحديد منذ أوائل الثمانينيات بعد توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني. وهي التحول الاستراتيجي الكبير الذي عرض أمن مصر القومي للخطر وأدي إلي تآكل دور مصر ونفوذها الإقليمي والدولي.. فقد أعلنا بسذاجة لا تخلو من العته أن أكتوبر هي آخر الحروب. وسلمنا بأيدينا كل أوراق صراع وجود لم ينته بعد أي عدونا الرئيسي وحليفه الاستراتيجي وليتهما احترما قرارنا بإلقاء السلاح والانسحاب من التاريخ والجغرافيا. بل شرعا في شن حرب سرية للوقيعة بيننا وبين الأشقاء في حوض النيل بلغت أوجها بل وخرجت إلي العلن مع تولي حكومة يمينية متطرفة الحكم في إسرائيل برئاسة الإرهابي «نتنياهو»

وعضوية المجرم «ليبرمان» الذي كشف عن محورية نهر النيل ومشروعاته في المخططات الصهيونية للسيطرة علي المنطقة. فقد هدد بوقاحة بقصف السد العالي وزار أهم وأكبر دول حوض النيل مؤخرا ووقع اتفاقيات معها لمساعدتها في مجالات إدارة المياه» وواقع الأمر أن إسرائيل تسعي منذ عهد بعيد للهيمنة علي القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبري. ونجحت مع أمريكا في اختراق دوائر صنع القرار في إثيوبيا وأوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي. وفي ظل هذا الاختراق الأمريكي الإسرائيلي ظهرت العديد من المخططات المعادية لمصر ومنها مخطط قديم يقضي بالعمل علي تحويل مجري النيل داخل الأراضي الإثيوبية وأجري المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي بالفعل دراسات خاصة بهذا المشروع. ورغم أنه لم يُنفذ فإنه لا يزال فكرة قائمة وهناك كذلك عدد من الدراسات الجاهزة لإقامة سدود علي النيل بإثيوبيا بتمويل من البنك الدولي من شأنها أن تؤثر في حصة مصر من المياه بنسبة ٢٠٪ سنويا. بل وصل الأمر إلي التفكير في خطة تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة لتصب في البحيرات العظمي وسط القارة كخزان عملاق للمياه. ثم بيع هذه المياه لمن يريد كالبترول تماما. ويمكن كذلك تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب لبيعها لدول خارج القارة. ونجح اللاعبون الأجانب في إقناع الأشقاء في دول حوض النيل بأن المياه ثروة طبيعية كالبترول ويجب بيعها للعرب كما يبيعون لهم البترول بأسعار باهظة.

وليس سرا أن المطامع الإسرائيلية في مياه النيل قديمة قدم المشروع الصهيوني نفسه فقد تقدم الصهاينة في بداية القرن الماضي بمشروع إلي اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر لنقل مياه النيل إلي إسرائيل إلا أن ذلك المشروع تم رفضه في حينه وفي عام ١٩٧٤. وضع المهندس الإسرائيلي «إليشع كيلي» مشروعا لجلب المياه لإسرائيل من الدول المجاورة علي أساس أن إسرائيل ستعاني من مشكلة مياه في المستقبل..

ولكن يتعين التأكيد أن إسرائيل وغيرها لهم مصالح يحققونها بالطريقة التي تلائمهم. وعلينا أن نعرف مصالحنا ونسعي لتحقيقها بكل وسائل القوة الناعمة والخشنة وعلينا أيضا أن نعرف العدو من الصديق ونحذر جميع اللاعبين الأجانب في حوض النيل من أن الأمن المائي جزء لا يتجزأ من أمننا القومي بل هو جوهر هذا الأمن. وعليه فهو خط أحمر محظور الاقتراب منه هذه الرسالة التي يجب ألا تخلو من تهديد ووعيد يتعين أن تصل واضحة وقوية لكل من يحاول الإضرار بمصالحنا بحسن نية أو بسوء نية ونعني بهؤلاء إسرائيل وأمريكا والصين والهند ودول الاتحاد الأوروبي.. وبما أن الصين هي المستثمر الأول والأهم في إثيوبيا ودول المنابع حاليا وبالذات في مشروعات السدود التي رفضت الهيئات الدولية تمويلها إلا بموافقة جميع دول الحوض) فينبغي تحذيرها بقوة والتلويح بأن دفاعنا عن حقنا في البقاء يمكن أن يصل إلي حد إمكانية الاعتراف بتايوان (الصين

الوطنية سابقا)،بل ودفع الدول العربية والإسلامية إلي اتخاذ هذه الخطوة باعتبار أن أمن مصر والسودان المائي جزء من الأمن القومي العربي.وإضافة إلي المبادرة لمد يد المساعدة والتعاون للأشقاء في حوض النهر. فإنه يجب التحرك علي المستوي الإقليمي والقاري والدولي في إطار حملة علاقات عامة تؤكد حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النهر بل وتطالب بزيادة حصتهما السنوية طالما أننا نتحدث عن القسمة العادلة لمياه النهر فالقسمة العادلة لا يمكن أن تعني أن يموت المصريون والسودانيون عطشا من أجل مشروعات تمنع المياه عنهم وتحتمل النجاح والفشل وهنا يجب رفع الأمر إلي المنظمات الإقليمية والدولية. إذا فشلت المحاولات الودية ومبادرات التقارب والتعاون،وأصرت دول المنبع علي اتخاذ خطوات أحادية الجانب وعدائية يمكن أن تلحق الضرر بحصة مصر والسودان من مياه النيل فالجامعة العربية لها دور كبير وأصيل في هذا الملف الذي تتوقف عليه حياة مصر والسودان والاتحاد الأفريقي معنٍ بهذا الأمر لأن جميع أطراف القضية أعضاء فيه. وهناك اتفاقيات موقعة يعترف فيها الأعضاء بالحدود التي وضعها المستعمرون الأوروبيون وكذلك اتفاقيات المياه المرتبطة بهذه الحدود والتي يعني التنكر لها عدم الاعتراف بالحدود القائمة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي يجب أن نعترف بأننا أهملنا حضور اجتماعات القمة الخاصة به منذ فترة طويلة وسمحنا للعلاقات بيننا وبين أعضاء بارزين فيه

مثل الجزائر وجنوب أفريقيا بأن تتدهور أو تفتر في أحسن الأحوال. لأسباب تافهة وغير مفهومة وهناك دور كذلك للأمم المتحدة لأن المسألة تتعلق بالقانون الدولي الذي يؤيد تماما حقوق مصر والسودان وهناك أيضا منظمة اليونسكو المعنية بالدفاع عن التراث الإنساني وبالتالي عن حماية أعظم حضارة عرفتها الإنسانية والتي يرجع الفضل الأول فيها إلي مياه النيل إلي جانب إبداعات المصريين وعليه فإن أي عدوان علي حق مصر والسودان في مياه النهر يجب أن ينظر إليه علي أنه حرب إبادة وجريمة ضد الإنسانية جمعاء.

غير أن الأهم من كل ما سبق هو أن الحقوق الدولية. وحتي الراسخة منها والمعترف بشرعيتها. لا قيمة لها إذا لم تكن وراءها قوة تحميها (ولنا في حقوق الفلسطينيين والعرب الضائعة مثل وعبرة) وعليه فإنه ليس من المعقول أو المقبول أن تظل مصر غائبة أو غير فاعلة في محيطها بل يجب أن تستيقظ علي الفور وتنفض عن نفسها غبار نحو ثلاثة عقود من الضعف والهوان والاستسلام لأعداء الداخل والخارج وتستعيد نفوذها ودورها بقوة علي الصعيدين الإقليمي والدولي ففي الداخل. سكتنا طويلا عن زواج محرم بين السلطة والمال مما فتح الباب واسعا أمام نهب البلد وتبديد أصوله وثروته القومية من جانب عصبة من بارونات الفساد الجدد الذين لا يقيمون أي وزن لأرض أو عرض أو أمن قومي وأدي إلي ضعضعة الدولة وهو ما انعكس سلبا علي دور مصر وحجمها في الإقليم صارت مصر

الحاضرة بحجمها الكبير غائبة أو مغيبة عن رسم سياسات المنطقة والتأثير فيها. بل إنها باتت رجل المنطقة المريض المتداعي في زمن نهوض وحضور قوي إقليمية أخري ومن الطبيعي. والحال كذلك. أن تتجمع علينا الأمم لأننا لم نحافظ علي مجد ومكانة كانت لنا في وقت ليس ببعيد وعندما تنهض مصر وتعود إلي حجمها الطبيعي ومكانتها المستحقة سيفكر الآخرون ألف مرة قبل أن يدوسوا لها علي طرف. فما بالك بتهديد أمنها القومي وحقها في البقاء.

صحيح أن السياسة الخارجية لأي بلد هي انعكاس لأوضاعه الداخلية مما يعني أن أمامنا طريقا طويلا للعودة إلي الساحة الإقليمية والدولية وصحيح أيضا أن ما أُطالب به يبدو ضربا من المستحيل في وجود قيادات سياسية في الحزب والحكومة تجاوزت السبعين والثمانين وفقدت القدرة علي الحكم الرشيد والتفكير السليم في المستقبل. ناهيك عن اتخاذ مبادرات جسورة بل ثورية مطلوبة بإلحاح في الداخل والخارج إنها «أزمة سلطة شاخت في مقاعدها» كما قال الصحفي الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل عام ١٩٩٣ وصحيح كذلك أن الكارثة الحقيقية هي أن من يحكمون مصر لا يعرفون قدرها. كما قال المفكر الراحل الدكتور سعيد النجار ولكن الأصح من كل ذلك أن مصر الوطن والدولة والأمة والأمن القومي والحاضر والمستقبل في خطر عظيم،وأخشي أن أقول إنهم عرضة للفناء والزوال ولن يغفر الله أو التاريخ لكل من يتقاعس بعد الآن ولا يبادر من فوره لإنقاذ وطنه أياً ومهما كان الثمن.

ملامح الأزمة الغذائية العربية

تعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان. بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى. لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية. خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في الدول العربية تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية وقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان. وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي. وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) مؤشرات زراعية عامة

البيان	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	٤٧٧.٤	٥٨٦.٥	٥٢٩.٥	٧٠٩
الناتج الزراعي (بالمليار دولار)	٥٨.٣	٨١	٨٠.٤	٨٠.٣
إسهام الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي (٪)	١٢.٢	١٣.٨	١٢.٨	١١.٣
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بالدولار)	٢٣٣	٣١٥	٣٠٥	٢٩٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سبتمبر ٢٠٠١، ص ٣٥ و٢٧٣.

يتضح من هذا الجدول تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة. إذ انتقل من حوالي ٣١٥ دولارا أميركيا عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٢٩٨ دولارا عام ٢٠٠٠. ويتضح كذلك تناقص مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي ١٤٪ تقريبا سنة ١٩٩٨ إلى ١١.٣ ٪ سنة ٢٠٠٠. كما يظهر تدهور قيمة الإنتاج الزراعي.

وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجات مواطني الدول العربية من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها. وهو ما يظهر جليا في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي في أغلب الدول

العربية. من إمدادات السعرات الحرارية كما يعمق هذا الضعف الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحقق. ويرجح فرضية أن الوطن العربي ينتج أقل مما يستهلك وليس يستهلك أكثر مما ينتج.

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة. عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاجي. ومن المجمع عليه أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة -وإلى حد كبير- على الظروف الطبيعية. إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية. فالوطن العربي يزخر بأراض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٩٧ مليون هكتار. بالإضافة إلى موارده البشرية التي تبلغ ٢٩٧.١ مليون نسمة. منها ٢٧.٤ مليون فرد يعملون في قطاع الزراعة عام ٢٠٠٠ (التقرير الاقتصادي. ص ٣٧) ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه. فإن للوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضع المستورد للغذاء إلى وضع المصدر له.

أبعاد المشكلة الغذائية

بدأت المشكلة الغذائية في بداية السبعينات. حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجهها، بعد أن وصلت إلى مستويات

حرجة ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وتعاني مصر من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته الموازنة المالية لمصر. ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي المصرى يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في البلاد.

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية، وتعتبر الحبوب -خاصة القمح- من أهم السلع الغذائية المستوردة. إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي ٥٠٪ من الواردات الغذائية، كما تستورد ثلثي احتياجاتها من السكر وأكثر من نصف احتياجاتها من الزيوت والشحوم وحوالي ثلث المتطلبات من اللبن والبقول.

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه حوالي ١٠٠٪.

العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء

١- العوامل الديموجرافية

يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مصر في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة. فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي ٣٪ سنويا عام ٢٠٠٠. وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة. مما أدى إلى اختلالات على مستوى

عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر. فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو/ وبين الدول العربية (الطالبة للعمالة). إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة. مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم المحافظات في العقد الماضي. إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك. وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي -عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر. بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

٢- العوامل الطبيعية

رغم الإمكانات الطبيعية - الزراعية التي تهمنا هنا- الهائلة التي تحظى بها مصر من مساحة قابلة للزراعة، فإن مصر لم تفلح بعد في إشباع حاجات مواطنيها من إنتاج الأراضي.

فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها، إلى تزايد سريع للطلب على المياه مما عمّق مشكلة الغذاء.

ويعزى قصور الإنتاج الزراعي المصرى بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية. حيث لا تمثل سوى ١٤.١٪ منها. كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلا من هذه المساحة. إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٣٥٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة. وهو ما يبرهن على أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلا.

- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

- سوء استغلال المياه وهدرها.

ولئن كان للانفجار السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية. فإن لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلا. فإن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء في الوطن العربي

مخاطر الفجوة الغذائية وتدني الاكتفاء الذاتي

لا تشكل الدعوة العالمية لتحقيق حد معقول من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية دعوة عاطفية إنسانية بل تنبع من حسابات اقتصادية وسياسية صرفة وتنطلق من تقديرات لازمة وواجبة للحفاظ علي الأمن القومي وسلامته واستقراره ويرجع السبب المباشر للتخوف الحاد من الفجوة الغذائية الضخمة والانكشاف الغذائي والزراعي إلي وقائع ثابتة في العلاقات الدولية تؤكد استخدام سلاح منع تصدير الحبوب كسلاح سياسي مؤثر تكرر استخدامه واستغلاله علي امتداد الساحة الدولية واستخدمته أمريكا ودول الغرب ضد الاتحاد السوفيتي يوم أن كان امبراطورية عظمي واستخدمته ضد إيران وكوبا وشيلي وكمبوديا وفيتنام الجنوبية. كما استخدم ضد مصر وكاد ان يحقق تأثيراته السلبية الحادة والمفجعة لولا أوضاع العالم في التسعينيات وصراع قطبي العالم الذي

أتاح طوق نجاة بقرار من الاتحاد السوفيتي بتحويل شحنات قمح في عرض البحر إلي مصر بدلا من أن تتجه إلي موانيه كما كان مقررا ومحسوبا.

ولقد حذر الخبراء من الفجوة الغذائية وإهمال توصيات العلاج وقد أجرى الدكتور مسعد طه علام الخبير الاقتصادي البارز دراسة شاملة ومستفيضة اجراها في يوليو عام١٩٨٦ داخل نطاق دراسات معهد التخطيط القومي وعنوانها مدي إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح باعتباره هاجسا قوميا شديد الخطورة تصاعدت حدته علي امتداد العقود الأخيرة بما ينذر بالخطر الشديد الذي يستوجب وعى شديد ويقظة وطنية لإقرار الاستراتيجية الشاملة المتكاملة للإصلاح والعلاج.

أشارت الدراسة إلي أن هناك عدم يقين بالنسبة لبيانات القمح(الإنتاج ـ الاستهلاك ـ الواردات ـ نصيب الفرد) كما أكدت على انه في ضوء الظروف الحالية للدراسة من غير المتوقع تحقيق اكتفاء ذاتي كامل من القمح ـ ولكن المستهدف هو رفع معدل الاكتفاء الذاتي.

وموضوع القمح سيظل موضوعا قوميا. به تدخلات ظاهرة وباطنة. وقرارات واضحة وخفية. واجراءات مشجعة ومثبطة. وبيانات متضاربة.

لذا ونظرا لما هو متوقع من قحط غذائي في السنوات القادمة. فإنه من المقترح إنشاء مجلس أعلي أو قومي للأمن الغذائي يرأسه رئيس الدولة أو من يفوضه يتولي مجابهة والتخطيط ومتابعة التنفيذ لقرارات هذا المجلس.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من النقاط التي تشكل بالفعل صلب المشكلة تؤكد عجز التنمية الزراعية والإهمال الشديد لتوصيات الخبراء والمختصين مما يؤدي لتفاقم المشكلات وتصاعد حدتها حيث أظهرت الدراسة ما يلي:

(١) تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح بشكل متزايد حيث كانت المعدلات تبلغ٣٨٪ فى الفترة من١٩٦٦- ١٩٧٠ ثم انخفضت الي٢٤٪ فقط مع عام١٩٨٦/ ٨٥ وبالتالي ارتفعت واردات القمح إلي ثلاثة أمثالها خلال فترة زمنية لا تتعدي عشرين عاما وأن الانتاج الاجمالي تراوح بين١.٣ مليون طن ومليوني طن فقط لاغير.

(٢) خلال فترة العشرين عاما محل الدراسة من عام١٩٦٥ عام١٩٨٥/ ٨٤ تراوحت المساحة المزروعة قمحا بين١.٢ و١.٣ مليون فدان تقريبا ارتفعت إلي١.٤ مليون فدان عام١٩٨١ وانخفضت إلي١.١ مليون فدان فقط في عام١٩٨٥ وفي نفس الوقت فإن المساحة المنزرعة بالبرسيم تصل الي ضعف المساحة المنزرعة بالقمح.

(٣) أن إنتاجية الفدان من القمح بلغت في المتوسط١.١ طن خلال النصف الثاني من الستينيات. ارتفعت الي١.٣ طن في النصف الأول من السبعينات ثم إلي١.٤ طن والنصف الثاني من السبعينيات ثم إلي١.٥ طن تقريبا في النصف الأول من الثمانينيات لأعلي إنتاجية للفدان بلغت١.٦ طن في عام١٩٨٥

ولكن هذه الإنتاجية كانت متدنية للغاية قياسا علي عدد من دول العالم حيث يبلغ إنتاج الهكتار في مصر ٣.٨ طن. بينما يرتفع إلي ٧.٨ طن أي أكثر من الضعف في هولندا ويبلغ ٧.٦ طن أي الضعف من بريطانيا ويصل ٧.٣ طن من ايرلندا والي ٦.٥ طن في فرنسا مما يشير في المحصلة النهائية إلي أن إنتاجية القمح في مصر تبلغ ٥٠٪ فقط بالمقارنة بالإنتاجية في الدول المتقدمة في إنتاج القمح مما يكشف أن السوق العالمية للقمح يغلب عليها الاحتكار حيث تسيطر امريكا وكندا علي نسبة تراوحت بين ٥٣.٥٪ في عام ١٩٧٠ ارتفعت إلي ٦٠٪ في عام ١٩٨٣ ثم انخفضت الي ٥٧٪ من عام ١٩٨٤ ومع إضافة استراليا والأرجنتين فإن الدول الأربع تسيطر علي نحو ٧٧٪ من السوق العالمية تشكل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العالمية مع دول مرتبطة سياسيا واقتصاديا بأمريكا مما يمكنها من صناعة تكتل وتكوين كارتل يمكنه تقاسم السوق والتحكم في الأسعار.

(٤) أن إمكانيات السيطرة بشكل كامل علي مسار صادرات القمح والدول المصدرة له يمكن أن توجد مشكلات حادة إذا تدخلت الاعتبارات السياسية والعسكرية في الحسابات وقد حدث ذلك بالفعل حينما أوقفت أمريكا صادرات الحبوب إلي الاتحاد السوفيتي عقابا علي غزوه لأفغانستان وكذلك مع إيران خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في سفارتها في طهران بعد الثورة

الإسلامية وفي بداية السبعينيات قطعت أمريكا المعونة الغذائية عن كل الدول المتعاملة مع كوبا بعد انتهاجها للخط الاشتراكي وتضمنت العقوبة شيلي - كمبوديا - فيتنام الجنوبية كما استخدمت أمريكا سلاح القمح ضد مصر في عام١٩٦٥ كأداة ضغط سياسية ولوح الغرب باستخدامه ضد الدول العربية ردا علي استخدام الدول العربية لسلاح النفط بعد حرب١٩٧٣ وقد امتنعت أمريكا عن بيع القمح لمصر منذ عام١٩٦٤ بالرغم من أن مصر كانت تشتريه وتدفع ثمنه بالعملات الدولية بالأسعار العالمية بعد أن منعت المعونات الغذائية.

(٥) إن الدول المحتكرة للسوق العالمية للقمح تملك القدرة علي رفع أسعاره دائما وبصورة حادة وفجائية وكان سعر الطن يبلغ ٨٠ دولاراً عام١٩٧١ ارتفع لأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلي ٢٤٠ دولارًا للطن في عام١٩٧٤ كرد فعل علي ارتفاع أسعار البترول. كما أن أسعار القمح تشهد تزايدا دائما ووصلت في مايو١٩٨٥ إلي ٢٣٨ دولار للطن بما يعطي مؤشرا عن مستويات الأسعار العالمية وان القفزات السعرية حقيقية واقعية ترتبط بالسوق العالمية للقمح الذي وفدت إليه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دول جديدة مثل روسيا الاتحادية التي تحتل المركز الثالث بين المصدرين بعد أمريكا وكندا وبعض المصدرين الأقل أهمية مثل أوكرانيا وأوزباكستان وغيرهما.

عجز الصادرات الزراعية عن تغطيه تكاليف الواردات

ويتضح العديد من أبعاد الفجوة الغذائية والانكشاف الزراعي من دراسة أعدها الدكتور حمدي الصوالحي استاذ الاقتصاد الزراعي بالمركز القومي للبحوث ونشرها مركز العقد الاجتماعي تحت عنوان دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية:

حيث بلغ تصنيف مصر باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء وخلال الفترة ٢٠٠٣ ـ٢٠٠٧ بلغت تغطية قيمة الصادرات الزراعية والغذائية ٣٤٪ فقط من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية بما يكشف عن أن التوسع الكبير في زراعة الفاكهة والخضراوات مثل الفراولة والكانتلوب وغيرهما لم يحقق عوائد التصدير العالية والكبيرة التي يمكن أن تغطي تكلفة تزايد الواردات ويؤكد ذلك فشل استراتيجيات التنمية الزراعية التي دعت لهجرة زراعة المحاصيل التقليدية واستبدالها بزراعات تصديرية بدعوي تحقيق حصيلة من النقد الأجنبي يمكن استخدامها لاستيراد الاحتياجات من الواردات الزراعية والغذائية والأكثر خطورة هو ما يرتبط باتساع الفجوة الغذائية بمعدلات ضخمة تدفع مصر لان تكون في العام الأخير المستورد الأول للقمح عالميا والدولة الخامسة في استيراد الذرة والدولة الرابعة في استيراد الزيوت النباتية وهي مؤشرات غذائية وزراعية خطيرة بكل المقاييس والمعايير بحكم أن مصر تسبق دولا ذات كثافة سكانية عالية

للغاية مثل الصين بتعداد٥.١ مليار نسمة والهند تعداد٢.١ مليار نسمة التي تمكنت من تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي عالية للغاية في الغذاء والمحاصيل الاستراتيجية الرئيسية.

وفي ظل الفجوة الغذائية الكبيرة والاعتماد المفرط علي الاستيراد من الخارج فإن تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية تنعكس بصورة كبيرة علي تكاليف توفير الغذاء للمجتمع المصري صعودا وهبوطا وترصد الدراسة أن قيمة واردات الغذاء نحو٥.٣ مليار دولار في السنة خلال الفترة٢٠٠٣ -٢٠٠٦ أما في عام٢٠٠٧. فقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة٧٨.٦٪ علي عام٢٠٠٦(٧١.٦٪ زيادة في أسعار الاستيراد و٧٪ زيادة الكمية المستوردة). ويرجع السبب في تزايد حجم الفجوة الغذائية خلال الفترة١٩٩٠ -٢٠٠٦ إلي أن متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي(٢.٦٪) كان أقل من متوسط معدل نمو الاستهلاك(٣.٤٪). ويرجع ارتفاع معدل الاستهلاك القومي للغذاء إلي عدة عوامل أهمها استمرار زيادة السكان بمعدل٢٪ سنويا خلال تلك الفترة. وتحسن الدخول الذي أدي إلي زيادة الطلب علي الغذاء. بالإضافة لانخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة سياسة الدعم. كما يرجع تواضع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة بمعدل أعلي من زيادة الأسعار الزراعية خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام١٩٨٦.

وقد شهدت الأسعار العالمية للسلع الغذائية(ماعدا السكر) ارتفاعا شهريا ملحوظا منذ مارس٢٠٠٧ وتواصل الارتفاع بشكل جاء مع نهاية عام٢٠٠٧ وبدايات عام٢٠٠٨ وتزامن مع الارتفاعات الحادة لأسعار النفط الخام ووصولها إلي القمة مع يوليو٢٠٠٨ بسعر يقترب من ١٥٠ دولارا لبرميل النفط الخام والتهبت أسعار الحبوب الغذائية والزيوت النباتية. واللحوم والألبان ومحاصيل البقول. وقد سبب ذلك أزمة للدول المستوردة للغذاء ظهرت في ارتفاع تكلفة واردات الغذاء وأيضا في ارتفاع الأسعار المحلية للغذاء أكثر من ضعفين داخل تلك الدول. وأدي ذلك إلي مظاهرات ومصادمات ضد ارتفاع أسعار الغذاء وضد وقف المعونات الغذائية. خاصة في الدول النامية المستوردة للغذاء وظهرت تداعياتها متمثلة في انخفاض الطلب العالمي بصفة عامة وتباطؤ معدلات التجارة الدولية وانهيار أسعار كثير من السلع والخدمات. ومن ضمنها أسعار السلع الغذائية. وأعادت هذه الأحداث للأذهان ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عامي١٩٧٣ و١٩٧٤. وتعيد الدراسة إلي الأذهان دور الأزمات العالمية المفاجئة في صناعة أزمة غذائية عالمية واحتمالات انخفاض إنتاج العالم من الحبوب بمعدلات كبيرة للغاية تزيد بشكل ضخم علي معدلات انخفاضها الراهنة وما صنعته من أزمة في سوق القمح العالمية حيث أدت الظروف الجوية غير المواتية لإنتاج الحبوب. والتي سادت أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا وجنوب آسيا في عام١٩٧٣. إلي انخفاض الإنتاج العالمي

للحبوب بنحو ٤٠٪ وبالتالي انخفاض المخزون العالمي من الحبوب وفي نفس العام أدي ارتفاع أسعار البترول إلي ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية وتكاليف الميكنة الزراعية وتكاليف النقل. مما عمق من مشكلة الغذاء العالمية آنذاك. وتزامن ذلك مع تغيرات في السياسة السوفيتية للتوسع في الإنتاج الحيواني أدت إلي زيادة الطلب علي استيراد الحبوب بصورة تسببت في أزمة في أسواق الحبوب في العالم.

وقد استوعبت دول كثيرة دروس أزمة الغذاء عام١٩٧٤ ووضعت خطة لزيادة إنتاجها المحلي من الغذاء وتحول بعضها من دول مستوردة إلي دول مصدرة.

وتتفق أزمات الغذاء مع حقيقة انخفاض النسبة المتاحة للتجارة العالمية من الإنتاج العالمي لجميع السلع الغذائية وهي أساسا متواضعة تصل في القمح إلي ١٨٪ والذرة٤.١٢٪ والأرز٥.٦٪ وفي فول الصويا٣٠٪. مما يجعل أسواق سلع الغذاء العالمية هشة تتأثر كثيرا بأي تغير أو سوء في الأحوال الجوية والذي يؤثر بدوره علي الإنتاج العالمي حيث يؤدي إلي انخفاض المتاح للتجارة العالمية وانخفاض المخزون وارتفاع الأسعار العالمية.

كذلك يزداد التعقيد مع الارتفاع المستمر في أسعار البترول إلي أرقام قياسية دفعت الدول المتقدمة إلي البحث عن بديل يخفف الاعتماد علي البترول. الأمر الذي ترتب عليه دخول طلب جديد ومتزايد علي السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي.

ولقد بلغ الانتاج العالمي من الايثانول كوقود عام٢٠٠٦ نحو ٤٠ مليار لتر بالإضافة إلي٦.٤ مليار لتر من زيت الديزل الحيوي ويكفي أن نعلم أن إنتاج١٠٠ لتر من الإيثانول يحتاج إلي٢٤٠ كيلو جراما من الذرة وهذه الكمية تكفي لتغذية شخص لمدة سنة.

وفي ظل تقديرات عالمية تتحدث عن قدرة الوقود الحيوي علي منافسة البترول كمصدر للطاقة عند حدود سعرية لبرميل النفط الخام تتراوح بين٧٠ و٨٠ دولارا وهي الاسعار السائدة حاليا فإن توجهات الدول الصناعية الكبري وبعض الدول النامية في مقدمتها البرازيل يمكن أن تشهد معدلات توسع كبيرة في استخدام الغذاء لانتاج الوقود الحيوي بما يعمق الأزمة الغذائية العالمية من حيث الأسعار والكميات المتاحة للتصدير في الفترة القريبة القادمة.

آثار منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي

لقد تم تأسيس ثلاث مؤ سسات اقتصادية عالمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي تعتبر أول نواة لمنظمة التجارة العالمية الحالية وتضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبار تو ازنا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية الجات في تخفيض التعرفة الجمركية بصفة عامة على المنتجات المصنعة، من

متوسط يتجاوز ٪ 40 إلى نحو ٪ 5 حاليا .5 إلا أن هذه الاتفاقيات استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكامها، وقد ظلت التجارة الدولية عقودا عديدة تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ما تطرحه الزراعة من مشاكل، وفي التحولات الاقتصادية الحالية تم تطوير اتفاقيات ما يعرف بـ «الجات» على ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية لتشمل الزراعة وذلك بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة، ففي عام ١٩٩٤ تم التوقيع من طرف ١٢١ دولة في مراكش على اتفاقيات جولة أوروجواي حول التبادل الدولي، وقضت هذه الاتفاقية بأن يرفع الدعم تدريجيا وخلال عشر سنوات من حينه. عن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وهذا يعني أن أسعار هذه السلع سيرتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة حاليا، ولكن يجب أن نحاول تناول الموضوع من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي.

وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير ١٩٩٥وتتولى منظمة التجارة العالمية إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وبميلاد هذه المنظمة تشكل الإطار التنظيمي المؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل الجات وقد شملت المنظمة ثلاث مجالس هي: مجلس التجارة للسلع ومجلس التجارة

للخدمات ومجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية، يضاف إلى المجالس الثلاثة جهاز تسوية المنازعات ونظام مراجعة السياسا ت التجارية للدول الأعضاء، وتضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من الأحكام نوجزها فيما يلي:-

- تخفيض القيود الجمركية.
- فتح الأسواق أمام الواردات.
- تخفيض دعم الإنتاج.
- التزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة.

ومع ذلك فهناك الكثير من الاستثناءات ببرامج الخدمات الحكومية : الأبحاث الخاصة لإنتاج المحاصيل الزراعية. مقاومة الآفات والرقابة على الحجر الزراعي والتدريب والاستشارات في تقديم المعلومات ونتائج البحوث بين المنتجين والمستهلكين. خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق، البنية التحتية.

أسباب فشل السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها خطط التنمية الزراعية هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك

تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

وقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل فترة.ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي إذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة، أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بوجه عام. وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار، وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية ونتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم إتباع سياسات موجهة نحو السوق.

وتم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الأقطار العربية ورغم كل هذه الجهود فإن الأقطار العربية لم تتمكن من تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلادا ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب هي:

١ - ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي أو الليبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز ٠.٢ ٪ سنويا. أما على مستوى الطلب على الغذاء فقد بلغ في السبعينات ٤.٦ ٪ مقابل نمو الإنتاج ب ١.٨ ٪ أما في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات فقد بلغ الطلب ٦ ٪ مقابل ٢.٥ ٪ للإنتاج. ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

١. سوء إدارة القطاع الزراعي

يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة.

٢. ثانيا عدم وجود أساس تنظيمي

فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية. سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت إصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري. كما أنه في بعض هذه الدول. العراق على سبيل المثال. لم يسبق الإصلاح الزراعي دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك أنعس الارتجال على الإنتاجية الزراعية.

٣. إعطاء الأولوية للأهداف السياسية

يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. فإذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في سوريا فإننا ندرك أنها عرفت انطلاقا سريعا إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما أثر سلبا على الحركة التعاونية. وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدَمة على المردود الاقتصادي.

٤. عدم كفاية الاختصاصيين

لوحظ نقص في المختصين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء والمختصين مما عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية. ومن المعروف أن غياب عامل من عوامل الإنتاج سينعكس سلبا على الكفاءة والمردودة الاقتصادية.

٢- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية كما

يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفا يشكل ضرورة إستراتيجية. ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة أساسية. وقد بُذلت جهود لا يستهان بها في هذا المضمار وأُسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني إنتاجية النشاط البحثي. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى ٠.٥ ٪ من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية. كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

٣- ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي.

فحصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها في الزراعة الحديثة. ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزراعين بتسديد القروض الممنوحة.

٤- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي.

تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ورغم الجهود التي بُذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

٥- ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية

تشكل الموارد المائية أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي. إلا أنها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة. فالموارد المائية في المنطقة العربية تتصف:

- ندرتها من الناحيتين المطلقة(متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنسبية (مقارنة مع باقي مناطق العالم).
- عدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الأمثل.
- استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير عوامل عدة: تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية.

٦- ضعف الإنتاج الحيواني

بذلت البلدان العربية بما فيها مصر جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية واعتمدت أسلوبين لتطويرها:

١. زيادة عدد الحيوانات (توسع أفقي).

٢. زيادة إنتاجية الحيوان من اللحوم واللبن والصوف والبيض (توسع رأسي).

وقد أدى الأسلوب الأول إلى زيادة كمية ما بين الخمسينات والتسعينات تقدر ب ٧٠ ٪، إلا أن سياسات الإنتاج الحيواني عرفت مجموعة من المعوقات حالت دون وصولها للأهداف المرجوة نذكر منها:

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي.
- تعرضها للجفاف.
- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

ويضاف إلى هذه المعوقات أيضا عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

٧- عدم ملاءمة السياسات السعرية العربية

تهدف السياسات السعرية إلى تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية وتثبيتها مع تفضيل مصلحة سكان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات والحصول على إيرادات حكومية.

إلا أن هذه السياسات السعرية تتسم بأنها لا تشمل كل الأسعار الزراعية. وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتجات. وقد وُاجهت إلى السياسات السعرية مجموعة من الانتقادات:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى.
- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزراعين.
- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة.
- عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضعف عائد القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

٨ - إهمال الصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور.

وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية.
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

٩ – فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها

التسويق بمعناه الضيق يعني انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود معين تمر السلعة بجملة من الحلقات ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في دينامية القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم. وقد تدخلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية بل إن تدخل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. إلا أن قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.

- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية.

تطور السياسات الزراعية العربية

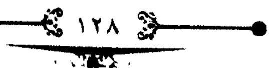
عرفت السياسات الزراعية المصرية مرحلتين متمايزتين تتسم المرحة الأولى (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية بين السياسات الزراعية ذات توجه اشتراكي وسياسات زراعية ذات توجه ليبرالي أما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وخصوصا بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية والقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وإلغاء الإعانات التي تقدم للأغذية الاستهلاكية.

أ - السياسات الزراعية ١٩٥٠ - ١٩٧٠

١ - سياسات زراعية اشتراكية

لقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على الأسس التالية:

- تحديد سقف للملكية الزراعية.



- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك.
- توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.

وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤدي إلى إدخال الميكنة والأساليب العلمية والفنية الحديثة

النموذج المصري للإصلاح الزراعي:

قامت ثورة يونيو ١٩٥٢ في مصر في ظروف كان الإقطاعيون يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة ويعيش ثلثا سكان الريف المصري بلا أراضي ولا عمل في ظل هذه الظروف تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية ويوزع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية كما بين أسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض أراضيهم الزراعية وكما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وأنشأ التعاونيات الزراعية وحددت حقوق العامل الزراعي فتم تحديد الحد الأقصى للملكية ب ٢٠٠ فدانا والباقي يصادر مقابل تعويض أما التعويض فيعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارين لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والإيجار ونص القانون على أن توزيع الأراضي المستولى عليها يكون لصالح أفراد تتوفر فيه مجموعة من الشروط.

أن يكون مواطنا مصريا بالغا سن الرشد - أن تكون حرفته الزراعة - أن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الإصلاح الزراعي المصري في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين فإنه أدى إلى تفتيت الملكية وإلى إنشاء حيازات صغيرة كانت السبب الأساسي لإعاقة التنمية الزراعية أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها فقد ظلت مصلحة متبادلة ومتكافئة بعد أن كانت يسودها الطابع الإقطاعي إلا أن ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية لدرجة تفوق قيمة الإيجار التي ظلت مستقرة. أحدث أثرا سلبيا في هذه العلاقة ومن الآثار السلبية للإصلاح الزراعي تزايد تدخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي فتحكمت في كل مراحله: إنتاجا وتسويقا وتوزيعا وتصنيعا واستهلاكا وتصديرا. ومن أمثلة هذا التحكم سياسة سعر الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج. ولقد تحكمت الدولة بصفة كاملة في القطن وقصب السكر وتحكمت بصفة جزئية في الأرز والفول السوداني مما أدى إلى آثار سلبية. فتباينت أعباء المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة وانعكس ذلك على إقبال المزارعين على زراعتها.

الأسباب الرئيسية لافتقاد الأمن الغذائي:

يعني مفهوم الأمن الغذائي إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً .

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة .

وعلى مستوى أبسط يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية، وملائم من ناحية (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم هم أبرز الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية. والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت. فإن سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة. ولمواكبة هذا الأمر. لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط. ولكن يجب أيضاً ضمان ضبط نسب الزيادة السكانية.

ومن هنا فلا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط. فإذا لم يستطع الناس. مثلاً شراء الأغذية المتوافرة. وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية. أو إذا كان التداول سيء من خلال التصنيع والتوزيع. يؤدي ذلك بالتالي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن. ولن يتمتعوا بالأمن الغذائي .

ولكى تحقق الأسر الأمن الغذائي. لابد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام .

أما تحقيق الأمن الغذائى على المستوى المحلى فيتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنود رئيسية:

١-توافر الأغذية :ويعنى هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلى .

٢-فرص الحصول على الغذاء : توافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع الأغذية وتتوافر محلياً وأن تكون في متناول يد جميع الناس .

٣-استخدامات الأغذية :وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد.

التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

ومن ناحية أخرى فقد ثبت أن التغيرات المناخية قد تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية والمعتمدين على الإنتاج المحلي للأغذية .

فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو) بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي. حيث ثبت أن التغيرات في

أنماط تساقط الأمطار قد تؤثر على المحاصيل. وخصوصاً محصول الأرز مثلاً. في العديد من البلدان في العالم. وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر وسرعة النمو السكاني والنقص الحاد في المياه. وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد. سواء كانت زراعية أو غذائية. بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاجتماعية.

ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي. يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة به يومياً في جميع أنحاء العالم. منهم طفل واحد كل خمس ثوان.

من هذا المنطلق فعلى صناع القرار أن يهيئوا الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ودائمة.

المشكلة السكانية والأمن القومى والمائى والغذائى فى مصر

تعد المشكلة السكانية فى مصر من اهم وأخطر المشكلات التى تواجه المجتمع لسنوات عدة مستقبلية ذلك انها مشكلة ذات أبعاد استراتيجية ويترب عليها مسائل ذات حيوية ستلقى بظلالها على أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلك التى تتعلق بأمننا القومى على مر الدهور وتتابع الأجيال.الأمر الذى يقتضى تضافر جهود كافة المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية والاعلامية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى للتقليل من حدة

المشكلة السكانية وتفادى آثارها السلبية.

مفهوم المشكلة السكانية

يقصد بالمشكلة السكانية - تزايد معدل نمو السكان سنويا بشكل يفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادى سنويا، وفى هذا السياق يمكن تقسيم دول العالم الى طوائف ثلاث هى:-

١ - دول الخفة السكانية.

وهى مجموعة الدول التى يفوق فيها معدل النمو الاقتصادى معدل النمو السكانى وهى تشمل دول الخليج العربى ومجموعة دول الثمانى - الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا واليابان وروسيا

٢ - دول الكثافة السكانية

وهى مجموعة الدول التى يفوق فيها معدل النمو السكانى معدل النمو الاقتصادى ومنها مصر ومعظم الدول النامية.

٣- دول الحجم الامثل للسكان

وهى مجموعة الدول التى يحصل فيها الفرد على اعلى متوسط دخل فى ظل حجم الموارد المتاحة ومستوى المعرفة الفنية السائدة وهى تشمل مجموعة النمور الاسيوية فى جنوب وشرق اسيا.

وبالعودة الى مصر نجد ان المشكلة السكانية قد خلفت اثار سلبية عدة منها.

١ - تزايد الطلب على المواد والسلع الغذائية والزراعية.

٢ - زيادة حجم الواردات الزراعية من الخارج.

٣- تزايد المديونية الخارجية.

٤ - تزايد عجز ميزان المدفوعات،٥- التبعية الاقتصادية للخارج

من هذا يتضح ان المشكلة السكانية فى مصر قد طالت مسائل حيوية تمس الامن القومى المصرى.

والأمن الاقتصادى من أهم أولويات الأمن القومى وهو يأتى فى مقدمة عناصر قوة الدولة وهو يتحقق من خلال تملك مقومات التميز والتفوق الاقتصادى والتى تتمثل فيما يلى:

١ - ان يزيد الانتاج عن الاستهلاك

٢ - ان تزيد الصادرات عن الواردات

٣-ان يزيد الادخار عن الاستثمار

٤ -أن تريد ايرادات الدولة عن نفقاتها.

والأمن المائى يعنى توفير المياه للمواطنين- بالضمان والجودة- التى تكفى لاحتياجاتهم واحتياجات الرى والصناعة عبر الزمان والمكان.

ان موضوع مياه النيل قد قفز مؤخرا إلى قمة القضايا المتداولة على امتداد دول حوض النيل على أثر الأزمة التى ثارت بين دول المنبع - أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندي- ودول المصب - مصر والسودان- حول الحصص المقررة لدول الحوض.

والجدير بالذكر أن الإيراد السنوى للحوض هو ٨٤مليار متر مكعب يتم توزيعه وفقا لاتفاقيات ١٩٢٩ - ١٩٥٨ التى تنظم الانتفاع بمياه النيل على النحو التالى٥٥.٥مليار متر مكعب هى حصة مصر و ١٨.٥ مليار متر مكعب هى حصة السودان ومن ثم يتبقى فقط ١٠ مليار متر مكعب هى نصيب جملة دول المنبع، الأمر الذى دفع حكومات دول المنبع إلى المطالبة بمراجعة هذه الاتفاقيات وفى ظل هذه الظروف الجديدة فان الامن المائى المصرى فى خطر شديد.

مفهوم الامن الغذائى

يقصد به توفير غذاء متوازن يكسب الفرد القدر ة على العمل المنتج المثمر لمدة ٨ ساعات متواصلة.

ان مصر تعانى من فجوة غذائية حيث ان حجم الانتاج الزراعى لا تكفى لتلبية الاستهلاك المحلى .

خلاصة القول

ان الزيادة السكانية فى مصر تؤدى الى انخفاض الدخل القومى وانخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى التغذية وتدهور المستوى الصحى وضعف الانتاجية وانخفاض مستوى الدخل القومى.

استراتيجية الأمن الغذائي المصرى- الغاية والأهداف

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.

والارتفاع المتزايد لعدد السكان. ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها. وضعف الإنتاجية الزراعية. كلها عوامل فاقمت من مشكل الغذاء وزادت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستديمة. إذ تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد السكان في فترة تقل عن ربع قرن وتولّد عن هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الاقتصادي. فأصبح بموجبه غرض الإنتاج الغذائي عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية أضف إلى ذلك أن تزايد السكان وما يتطلبه من مجالات طبيعية للسكن ولبقية مرافق الحياة الأخرى ينمّي محدودية الموارد الطبيعية. وهو ما يزيد من تفاقم العجز عن توفير

الغذاء فالمساحة الصالحة للاستغلال الزراعي تشكل نسبة ١٤.١٪ من المساحة الكلية وتمثل النسبة المزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة لعام ٢٠٠٠ حوالي ٤٧٪. كما أن محدودية وسوء استغلال الموارد المائية يجعلها عاجزة عن مواكبة الطلب المتنامي لسد احتياجات السكان من الماء. فإجمالي الموارد المائية لا يستخدم إلا نصفها فقط لمختلف الأنشطة والأغراض الفلاحية والصناعية والبشرية.

من جهة أخرى فإن ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية وعدم التحكم في التكنولوجيا الزراعية. يعد من العوامل التي حدّت من فعالية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية فى الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي. وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية.

ومن هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية. وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية

والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة.

اهداف استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول

زيادة الإنتاج الزراعي كمّا وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية. خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها:

- زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

- ارتفاع مستوى دخل الأسر

ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة دخل الأسر كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر دخول إضافية. وهو ما يشجع هذه الأسر على زيادة حجم استهلاكها من المواد الغذائية حيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو تصل إلى

٠.٦٪. وهو ما يعني أن الزيادة في الدخل بنسبة ١٠٪ تنجر عنها زيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار ٦٪ ٧ وهي نسبة لا يستهان بها.

- التحضر

ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية. وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني

تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية. وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري

الهدف الثالث

تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهاً نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

الهدف الرابع

الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.

إن تحقيق هذه الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:

١. تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة في الميدان الزراعي.

٢. تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.

٣. توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان

٤. الزراعي.

وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

أولا- تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي. خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية. عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي. وحدة اللغة والتاريخ والدين)

هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها.

فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط وسياسات التنمية الزراعية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول (حيث

تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول الأخرى). سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتج العربي أكثر قدرة على المنافسة

ثانيا- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل. كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول ونحوها) والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة. والتوسع في الميكنة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني. يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان

الزراعي ورغم إدراك ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لاتزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير. فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنية لم يتطور إلا بنسبة متواضعة. خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان.١٣ وتفيد الإحصائيات أن مساهمة التوسع الرأسي للإنتاج لم تتجاوز ١٥٪ من مجمل الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية

ثالثا- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي، والدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فإنّ حظّ هذا القطاع من الاستثمار في هذه البلدان لا يزال ضعيفا إذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينات ٧.٥٪ في المتوسط. فبالرغم من تطور حجم الاستثمارات الإجمالية إلا أنّ الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية قد انخفضت من ١٣.٩٪ في الفترة الأولى إلى نحو ٩.٣٪ في الفترة الثانية١٧ وبالتالي فإنّ حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموجرافي أو

من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما قد يفسر تفاقم العجز الغذائي.

رابعاً:-التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي. ومقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية. فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية. فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيميه منظمة التجارة الدولية. خصوصا أن اتفاقية الجات قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية. وبذلك فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي -إن تحقق- سيزيد الكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية العربية. وسيساعد الدول العربية على زيادة التبادل فيما بينها في مجال السلع الغذائية. خاصة أن هذا التبادل لا يزال ضعيفا جدا رغم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها مرحلة التنفيذ مطلع عام.

وتعد المنطقة التجارية الحرة التي تقضي بخفض الرسوم الجمركية والضرائب تدريجيا في غضون ١٠ سنوات إلى أن تصل الصفر. خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق التعاون العربي. إلا أن دورها في تحقيق هذا الهدف لا يزال محدودا للغاية خاصة فيما يتعلق بالتبادل العربي للسلع الزراعية. فقد أتاح برنامجها التنفيذي مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عليها خلال فترات زمنية محددة. وهو ما اتفق على تسميته بالرزنامة الزراعية. إذ لكل دولة عضو الحق في إدراج عشر سلع زراعية ضمن الرزنامة ولفترة لا تتجاوز ٤٠ شهرا. وهو ما مكن ١١ دولة عضوا من إدراج ٣٠ سلعة زراعية ، الأمر الذي يفسر إخفاق المنطقة في تحقيق التبادل التجاري الحر للسلع الزراعية بين الدول العربية.

خامساً:- إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية

إن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهمّ الوسائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة على القيام بالوظائف التالية:

١. التحديد الموضوعي والمتعقل للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.

٢-توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعلّق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي.

٣- بلورة نظم إنتاج متكاملة ومتطوّرة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليّات الإنتاجية وتبلورها إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلفي الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين المزارعين

سادساً:-

إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام المحصولي الأقل كفاءة إلى الاستخدام المحصولي الأكثر كفاءة فتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وتتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد

النقدية باعتبارها مصادر تمويل. ومما يثبت أيضا عدم تكافؤ التبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي كون دول المغرب العربي (خاصة المغرب والجزائر وتونس) لا تزال عاجزة عن كسب رهان التبادل التجاري مع المجموعة الأوروبية فصادراتها من المواد الغذائية تتعرض للكثير من القيود والإجراءات.

سابعًا:-تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي

إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو إشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن. فتنمية الإنتاج العربي تتطلب الاستيراد (منتجات أولية. منتجات تكميلية...) الذي يؤدي بدوره إلى التصدير المتنوع وفي هذا الإطار فإنّ تعميق التعاون مع العالم الخارجي خاصة التعاون العربي-الأوروبي٢٢ يصبح أمرا أساسيا وذلك لما يوفر من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري بين المنطقتين فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل تشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه.

إن حالة التشتت التي تعيشها البلدان العربية وما ترتب عنها من غلبة الطابع القطري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه

المجموعات. فمن الصعب على أية دولة لديها إمكانيات للتصدير أن تستخدمها إذا لم تكن أسواقها أكيدة نسبيا وأسعارها مناسبة خاصة إذا كان استخدام هذه الإمكانيات يحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية مكلفة وهو ما يثبت من جديد أنّ التكتل الاقتصادي العربي أمر ضروري لتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وجعله أكثر تكافؤا واتزانا خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية حيث تفيد الإحصائيات أنّ الصادرات الزراعية في الدول العربية لعام ١٩٩٩ قد انخفضت بنسبة ٣.٧٪ مقارنة بالعام السابق إذ بلغت حوالي ٦.٥ مليار دولار. أمّا الواردات الزراعية العربية فقد بلغت خلال عام ١٩٩٩ ما قيمته ٢٥.٨ مليار دولار،

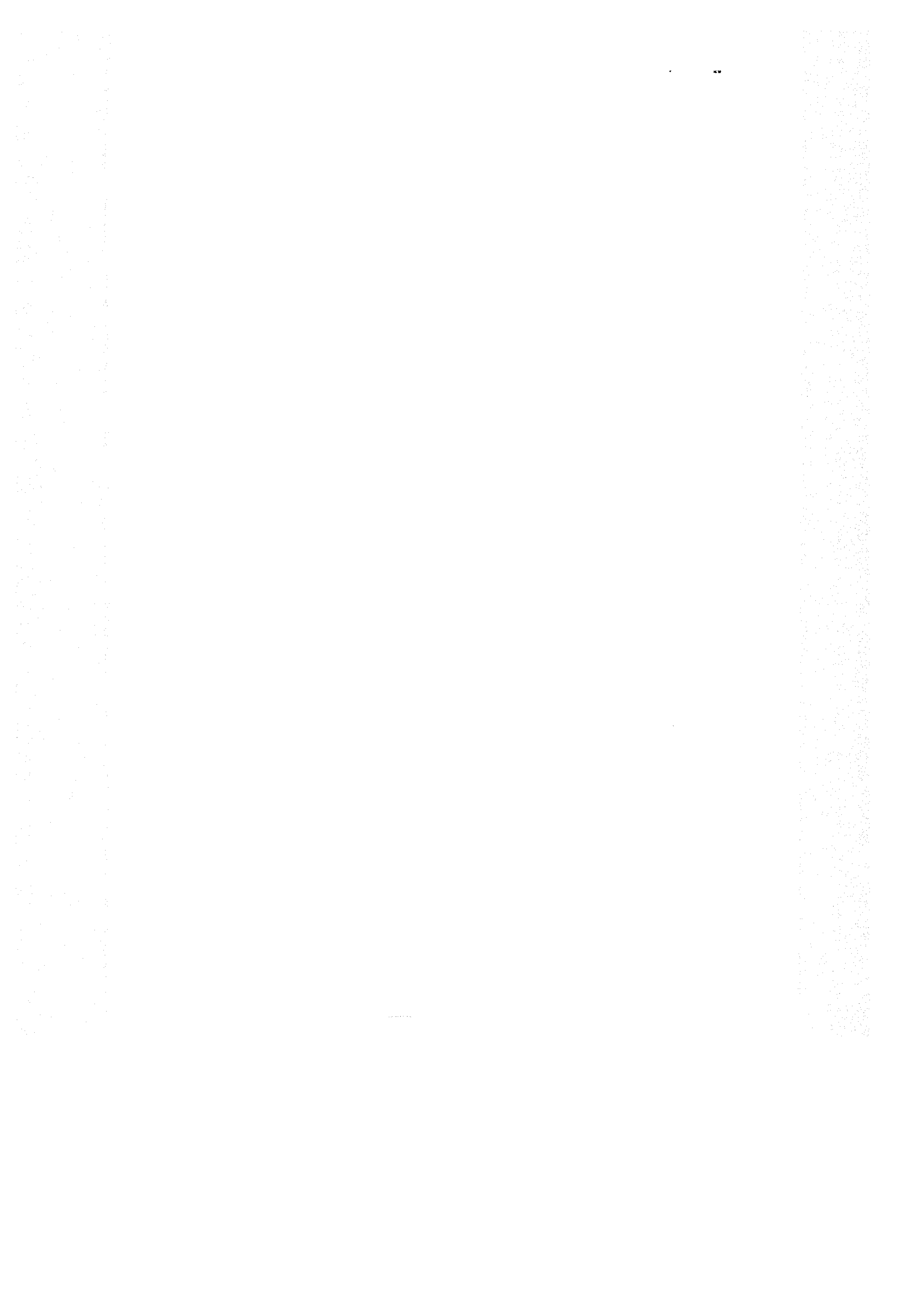
إنّ التفاوت الكبير بين قيمتي الصادرات والواردات الزراعية العربية خير دليل على أن الدول العربية لم تتحكم بعد بالعوامل المحددة لتجارتها الخارجية الزراعية خاصة وأنّ تنشيط هذه التجارة يعدّ أهمّ الروافد الأساسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو كل ما سبق سيكون له مردود اقتصادى غير عادى على الاقتصاد المصرى بما يؤدى فى النهاية الى تقليل الفجوة الغذائية ويساهم بشكل فعال فى علاج الأزمة.

المصادر والمراجع:

- محمد السيد عبد السلام. الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة. عدد ٢٣٠. ١٩٩٨.
- الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه منصور الراوي
- منتدى الفكر العربي. الأمن الغذائي العربي. عمان. ١٩٨٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢
- الأمن الغذائي في البلدان العربية – محمود علاية وآخرون
- السياسات الزراعية في البلدان العربية. منى رحمة
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سبتمبر ٢٠٠١. ص ٣٩.
- جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية محمد المختار ولد مليل
- الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٠
- مشكلة الغذاء في الوطن العربي- عبد القادر الطرابلسي

- دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق. سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٣
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ و٢٠٠١
- أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك -خالد تحسين علي
- الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي- سعيد عبد الخالق
- مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية- يعقوب سليمان
- التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي- عباس فاضل السعدي
- بحث للباحث : أحمد عبد الرحمن حمتاي - باحث في الشؤون الأمنية والإستراتيجية تشاد -- أنجمينا
- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الموسم الثقافي لشهر رمضان محاضرة بعنوان الأمن الاجتماعي والعولمة للدكتورة فائزة الباشا
- المشكلة السكانية والامن القومى والمائى والغذائى فى مصر - د.محمد حجازى شريف
- العرب اليوم - فتحي خطاب

- الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة ٢ ـ الأطماع الاسرائيلية في مياه جنوب لبنان ابراهيم أحمد ابراهيم.
- مشكلة المياه في اسرائيل بين الادعاء والاعتداء محمد الصواف ٤ ـ موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون) د.منصور العادلي
- نقل مياه النيل إلى اسرائيل أحمد المصري
- المياه العربية في دائرة الخطر -حسام شحاتة -معهد الأرض للدراسات الفلسطينية
- جريدة القبس الكويتية ٢١/ ١/ ١٩٩٠،
- امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي. د. حمدي عبد الرحمن بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية. مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة: ديسمبر ١٩٩١.
- فجوات في الأمن القومي الاسرائيلي حتى عام ٢٠٠٠. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- أمين هويدي
- مجموعة مقالات – مقال لأسامة غيث – الأسبوع المصرى



الفهرست

